

## الخلفاء العباسيون الأوائل بين حقيقة العدل الإسلامي والتأثر بالنظام الملكي

الأستاذة: عثمانى أم الخير

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية- قسم التاريخ- جامعة خميس مليانة

مقدمة:

من بين القضايا التي تثير النقاش بين الحين والآخر بين الدارسين للدولة العباسية خاصة في عهدها الأولى، قضية وضع ومكانة أفراد البيت الهاشمي في المجتمع العباسي عامة وفي القصور خاصة، للوقوف على مدى عدالة خلفاء بني العباس الأوائل من جهة، ومن جهة أخرى حقيقة تطبيق شعار المساواة، الذي رفعته الدعوة العباسية للوصول إلى حكم الدولة الإسلامية في ظل الأسرة العباسية الهاشمية، التي وقف الكثير من المؤرخين العرب والمستشرقين إزاءها بين مساند لعدلها، وآخر مشوه لصورتها، لعدم تطبيقها له، مستشهدين أحيانا بتلك الإمتيازات الممنوحة لأفراد الأسرة الهاشمية من جهة، ومن جهة أخرى للموالي وخاصة المقربين، ممن كان الخلفاء قد اختلطوا بهم نسباً، من فُرس وأتراك وغيرهم.

فما مكانة بني هاشم في قصور الخلفاء بين الخاصة؟ وهل كانوا فعلاً يلقون معاملات تميزهم عن غيرهم من خلفاء بني العباس الأوائل؟ وهل كانوا من عموم طبقة الخاصة أم بطانة؟ ثم ما مكانتهم بين العامة؟ وما حقيقة العدل الذي طبّقه الخلفاء؟.

1- بنوهاشم ومكانتهم في المجتمع العباسي:

أولى الجاحظ اهتماماً لبني هاشم<sup>(1)</sup>، بذكر إشارات عنهم، ذكروا تواضعهم وإنصافهم لمن دونهم<sup>(2)</sup>، مؤهلاً للخلافة كلاً من العلويين والعباسيين، تبعاً لخصالهم المتشابهة، فبني هاشم تفضّل عن غيرها من القبائل العربية بالنّبوة، التي هي جَماع خصال الخير وأعلاها وأفضلها وأجلّها وأسناها، ذكروا ثلاثة منهم<sup>(3)</sup>، كلّ منهم سيّد؛ فقيه، عالم، عابد<sup>(4)</sup>، وذلك ما تفتنّ له الخليفة المأمون سنة 201هـ/817م، محاولاً إرضاءهم بتولية عهد المسلمين من بعده لأحد الهاشميين من ولد عليّ رضي الله عنه، وهو موسى آل الرضا<sup>(5)</sup>.

ويظهر أنّ الجاحظ مهّد بذكره لتلك الشخصيات من بني هاشم للوصول إلى العباس إلى حكم الدولة الإسلامية أمرّعادٍ، فالعباس بن عبد المطلب عمّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

والعمّ وارث والعمّ أب<sup>(6)</sup>، وفي نفس الوقت تنبيه لوجود تنافس بين بيوتات بني هاشم للوصول إلى الخلافة، وأنّ أول هذا التنافس كان اهتمامها بالتنازل والإكثار من تعدادها لتكوين سند في المجتمع، ودليل ذلك تشكيكه في نتيجة إحصاء بني علي رضي الله عنه، الذين أُحصوا منذ أعوام وحُصّلوا، فكانوا قريبا من ألفين وثلاثمائة، ثمّ لا يزيد عدد نساءهم على رجالهم إلاّ دون العُشر<sup>(7)</sup>.

ولعلّ فيما ذكره من خصال بني هاشم، وهي جامعة بين العباسيين والعلويين، ما من شأنه أن يكون أداة تقارب بينهم دون القبائل العربيّة الأخرى، خاصّة وأنها فُخّرت على سائر قريش بإطعامها للطعام<sup>(8)</sup>، وشهد الأمويّون على ذلك، فإذا لم يكن الهاشمي جوادا، لم يُشبهه قومه<sup>(9)</sup>، ثمّ إنّ خصالهم هذه من شأنها خلق التّجانس مع باقي التّركيبات الاجتماعيّة، عربيّة كانت أو أعجميّة، إذ تأخذ القدوة منهم.

ولعلّ أهمّ ما ركّز عليه ضرورة تقبّل الرّعيّة للخليفة من بني العباس أو العلويين ماداموا كلّهم من بني هاشم، مركزا على مواطن الوحدة بين فروع بني هاشم، التي تفخريقول الرّسول "نُقلت من الأصلاب الزّاكيّة إلى الأرحام الطّاهرة، وما افتقرت فرقتان إلاّ كنتُ في خيرهما"<sup>(10)</sup>، مبيّنا سبب فوز بني العباس بالخلافة، المتمثّل في كثرة عددهم، دون تشكيك فيه.

ومنه اهتمامهم بزيادة نسلهم من أنّ عددهم أكثر من بني مروان، وكذا من العلويين، فولد عليّ بن عبد الله<sup>(11)</sup> بن العباس اليوم، مثل جميع بني عبد شمس، وكذلك ولد الحسين بن عليّ بن أبي طالب، هذا مع قُرب بلادهما<sup>(12)</sup>، حتّى ذكر بعض المؤرّخين تعدادهم سنة 200هـ/816م<sup>(13)</sup> بلغوا ثلاثة وثلاثين ألفا، ما بين ذكر وأنثى<sup>(14)</sup>، ويطنّب في ذكر مفاخر بني العباس<sup>(15)</sup> بنُبُل الرّأي وصوابه، فمن مثل عباس بن عبد المطلب وعبد الله بن العباس<sup>(16)</sup>.

ب - خلفاء بني العباس الأوائل وعلاقتهم بالهاشميين:

ركّز الجاحظ على وضع بني هاشم في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور<sup>(17)</sup>، ربّما لكونه المؤسّس الحقيقي للدّولة العباسيّة، وتكون سيرته، سيرة من يأتي بعده من الخلفاء، وفي إشارات الجاحظ تدليل على إكرامه، ليس فقط لأكابرهم؛ بل حتّى لفتيانهم، وأنهم يدخلون دون إذن عليه رغم وجود الحُجّاب، بذكره لقصة شاب هاشمي، رفض دعوة الخليفة أبي جعفر على الغذاء<sup>(18)</sup> وربّما في هذا تعويضهم عن المعاملة السيّئة، التي لقوها بالمدينة المنورة؛ إذ كان بنو أميّة في السّام لا يلتفتون إليهم، وإذا دخل الرّجل الهاشمي على الخليفة الأمويّ، أسمعته غليظ الكلام<sup>(19)</sup>.

وتذكر بعض المصادر الإسلامية أنّ الخليفة معاوية بن أبي سفيان<sup>(20)</sup>، كان يدعي أنّ بابه مفتوحاً أمام الهاشميين لاستيفاء حقوقهم التي لم يُقصر في تأديتها لهم، لكنّ الهاشميين ينكرون ذلك عليه<sup>(21)</sup>، فردّ عليه ابن عباس<sup>(22)</sup> رضي الله عنهما بالنفي، لما ادّعا<sup>(23)</sup> معاوية من أنّه لم يهب بني هاشم حقوقهم المشروعة، وقيل: أنّه كان لا يخصّهم بأعطيات<sup>(24)</sup> وسط القبائل، التي كان يجزّل لها العطاء، بإخراج لكلّ قبيلة جوائزها وأعطياتها، ولم يُخرج لبني هاشم جائزةً ولا عطاءً.

وهذه التفرقة واللاعْدالة الأمويّة السّوفيانّيّة، التي تنبّه إليها عبد الله بن عبّاس، متسائلاً " أين جوائزنا كما أُجرت غيرنا؟" ليكتشف أنّ جوائز بني أميّة للقبائل مرهونة بمبايعة الخليفة معاوية ومنه الولاء للبيت الأموي " والله ما لكم عندي جائزة ولا عطاء حتّى يبايع صاحبكم"<sup>(25)</sup>.

ويكفهم تشريفا من الخليفة أبي جعفر لهم، بذكر اسم بني هاشم في وصاياه وخُطبه<sup>(26)</sup>؛ بل وأسّى مدينة بناها بالهاشميّة بنواحي الكوفة<sup>(27)</sup>، كما يرى الجاحظ غيباً للأدب السلطانيّة في قصر الخليفة المنصور، وعند قرابته الهاشميين بدليل ردّ الفتى " قد تغديت"<sup>(28)</sup>، فكفّ الرّبيع بن يونس<sup>(29)</sup> عنه<sup>(30)</sup>، وهو ممّن يراهم الجاحظ، عالماً بالأدب السلطانيّة، دون معاقبته في حضرة الخليفة، فأمله حتّى نهوضه للخروج، فلمّا كان من وراء السّتر، دفع في قفاه وفعل الحُجّاب مثله، حتّى أخرجوه من الدّار<sup>(31)</sup>.

أبرز مدى التماسك في البيت الهاشمي العبّاسي، من حيث يتحامون في دفع الظلم عن أيّ فرد منهم، فعمومة الفتى شكوا الرّبيع على المنصور<sup>(32)</sup>، الذي أبعد عنه مثل هذا الفعل، إلّا وفي يده حُجّة<sup>(33)</sup>، لكنّ عدالة المنصور وسعيه لتقصّي الحقيقة والإنصاف، دفعه للاستفسار عمّا حدث بالضبط، بسؤال الرّبيع أمامهم، فكانت إجابته، سرد ما حدث، مغتاضاً من فعل الفتى الهاشمي الذي لا يُقوّمه القول دون الفعل<sup>(34)</sup>.

والحقيقة أنّ توقيع بني هاشم، كان سيرة كلّ خلفاء بني العبّاس، بدءاً بمنح الخليفة أبي جعفر للواحد من أعمامه العشرة ألف درهم<sup>(35)</sup>، وتلك السّيرة التي فضّل أن يتحلّى بها خلفاءه فكانت محتوى وصيّته لابنه المهدي<sup>(36)</sup> " وأوصيك بأهل بيتك، وأن تُظهر كرامتهم، وتُحسن إليهم وتُقدّمهم، وتوطّئ الناس أعقابهم، وتؤلّهم المناير، فإنّ عزّك عزّهم وذكرهم لك"<sup>(37)</sup>.

وهذا لا يعني أبداً منحهم حقوق غيرهم، أو تميّزهم لدرجة الطبقة، وهو ما يتوافق مع ما ذكره البغدادي، الذي أشار إلى وضعيّة الدّاخل إلى بغداد من أبوابها، فكان لا يدخل أحد من أعمام الخليفة المنصور ولا غيرهم، إلّا أراجلا، عدا داود بن عليّ عمّه، فإنّه كان منقرساً،

فكان يُحْمَل<sup>(38)</sup>، ويبدو أنّ معاملة الخليفة المنصور لبني هاشم، لم تكن من باب تميّزهم<sup>(39)</sup> عن باقي أفراد الرعيّة<sup>(40)</sup>؛ لأنّ ذلك سيُعدّ جرّماً في حقّ الآخرين.

فالمجتمع العبّاسي مُكوّن من خليط؛ بل لوجود نقابة على ذوي الأنساب، وهي موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النّسب، ولا يساويهم في الشرف<sup>(41)</sup>، وفي ذلك أيضاً تخليد لسيرة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وكذا سيرة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين وضع الدّيوان<sup>(42)</sup>، فبدأ ببني هاشم وبني عبد المطلب وبمن يليهم من قبائل قريش بطنا بعد بطن، حتّى استوفى جميع قريش<sup>(43)</sup>.

ولم تتوقّف معاملة بني هاشم الحسنة عند الخليفة المنصور؛ بل استمرت في عهد من خلفه حتّى أنّه في 170هـ/787م أمر الخليفة هارون الرّشيد<sup>(44)</sup> بسهم ذوي القربى، أن يُقسّم في بني هاشم على السّواء<sup>(45)</sup>، وكان بعض مُرتبّي أبنائه من الهاشميين، فابنه القاسم، كان في حجر عبد الملك بن صالح الهاشمي<sup>(46)</sup> يربّيه<sup>(47)</sup>، كما أنّه أوصى مؤدّب ابنه محمّد الأمين بتعليمه كيف يُوقر مشايخهم "...أقرئه القرآن وعرفه الآثار وروّه الأشعار وعلّمه السنن وبصره مواقع الكلام وبذاه وإمنعه الضحك إلّا في أوقاته، وحُدّه بتعظيم مشايخ بني هاشم، إذا دخلوا إليه، ورفع مجالس القوادم، إذا حضروا مجلسه"<sup>(48)</sup>.

يرى الجاحظ أنّ بني هاشم استغلوا مكانتهم في العهد العبّاسي الأوّل، بالتّدخّل في الحيلولة دون معاقبة الخليفة هارون الرّشيد لبعض قواده<sup>(49)</sup>، الذين غضب عليهم وأمر بمقاطعتهم، كما حدث في حالة غضبه على عبد الله بن مالك الخزاعيّ، إذ أمر أهله وحشمه وجميع قرابته، أن يجتنبوا كلامه وخدمته ومعاطاته، حتّى أثر ذلك في نفسه وبدنه، فتحاماه أقرب النّاس منه، من ولد وأهل، فلم يدن منه أحد، ولم يُلطف به<sup>(50)</sup>، وهو ما يؤكّد قوّة الخليفة الرّشيد<sup>(51)</sup> وهيبته أمام رعيّته والمقرّبين منه، لحدّ أنّه لم يعص أحدٌ أمره بالتّعامل مع هذا القائد.

وهذا ليس دليلاً على تصدّر الهاشميين في قصر الخليفة هارون، فقد ذكر البعض مدى حظوة البرامكة<sup>(52)</sup> بتلك المنزلة، خاصّة جعفر البرمكي<sup>(53)</sup>، حتّى أنّه كان يُجلسه على سرير الخلافة بجانبه وأجلس بني هاشم على الكراسي والوسائد دونه<sup>(54)</sup>، ويؤكد الجاحظ أنّ أحد الهاشميين محمّد بن إبراهيم، تدخّل بالوساطة لأحد من الرعيّة لدى الخليفة هارون الرّشيد، مُطمئنّاً إيّاه بعدم نسيانه للمعروف الذي كان قد تقدّم به إليه هذا المتظلم "إنّ لك عندي يدا لا أنساها ومعروفا ما أكفّره وقد علمتُ ما تقدّم به أمير المؤمنين في أمرك، وما أناذا بين يديك ونصّب عينيك"<sup>(55)</sup>.

وإن كان في هذا التدّخل محاولة لإصلاح ذات البين من جهة، فإنّه من جهة أخرى يعبر عن مدى لاعدالة الهاشميين، كون هذا الهاشمي يقدم مساعدة لهذا الرّجل مقابل معروف، كان قد تقدّم به قبلا له، ويأخذ الخليفة بشهادته<sup>(56)</sup>، فهل كان هذا الهاشمي يُقدم على مساعدة هذا الرّجل في شدّته لو لم يسبق بمعروف له سابق؟.

ويظهر من هذه الرواية، نوع من الاستخفاف بعدل<sup>(57)</sup> الخليفة الرّشيد، وأنّ صفحه هذا كان تعاطفا مع الهاشمي، لئلا يقال: أنّ الخليفة الرّشيد رفض شهادة هاشمي، وهو ما قد يؤلّب عليه مشايخهم، كما يظهر لي أنّه يحاول الانتقاص من شأن الخليفة هارون، بحجّة أنّه مُقرّباً لبني هاشم أكثر من غيرهم، وهو ما يشجع اللاعدل.

والحقيقة أنّه قد تناسى أنّ صفح الخليفة عن عبد الله بن مالك هذا، كان بعد استيفاء حقيقة أمره، من أنّه مجرد وشاية به من أحد حسّاده، والدليل ما ذكره الهاشمي للخليفة ليقبل صفحه عن هذا الخصم بالبراءة من ولاية أمير المؤمنين، إن كان ما بلغ أمير المؤمنين سمعه الله من عبد الله بن مالك أو أُطلع عليه أو همّ به أو أظمره أو أظهره<sup>(58)</sup>.

وفي الوقت الذي يقدّم براهينا على تأثر الخليفة هارون ببني هاشم في تطبيق العدل، يقدّم مثالا آخر ممثّلا في الخليفة المأمون<sup>(59)</sup>، الذي يتّضح أنّه في عهده تجلّت صفات الملكيّة في الدّولة العبّاسيّة، بدءا من قصره والمعاملات حتّى على مستوى أسرته، لدرجة أنّ أحفاده مُنعوا من الجلوس إلى جانبه أثناء المرض، إذ سأل بعض بنيها الحاجب أن يدخله عليه ليراه لما استمرّ به الوجع، فرفض الحاجب مشيرا عليه بثقب الباب، فاطّلع عليه من ثقب في ذلك الباب، فجاء حتّى اطّلع عليه وتأمّله، ثمّ انصرف<sup>(60)</sup>.

والحقيقة أنّ هذا ليس دليلا كافيا على إبعاد الخليفة المأمون لبني هاشم، كما أراد الجاحظ التّدليل عليه، لدرجة أنّه يمنع أولاده من رؤيته وهو مريضاً؛ بل هو تأكيد على ندالة بعض الحُجّاب في قصر الخليفة من جهة، ومن جهة أخرى يروي بعض المؤرّحين أنّ الخليفة المأمون كان يتجاوز عن بعض زلّات بني هاشم، ويكتفي بالمعاتبه، شرط اعتراف المذنب بذنبه، كما جاء في ردّ بعض الهاشميين الذين أنّهم "يا أمير المؤمنين، من حمّل مثل دالّي ولبس ثوب حُرْمتي ومتمّ بمثل قرابتي، أُغتفِر له من فوق زلّتي، قال: صدقت يا ابن عبيّ، وصفح عنه"<sup>(61)</sup>.

ويبدو أنّه يريد بأدلّته هذه التّأكيد عن مدى تأثر تحول الحكم العبّاسي بأصول الحكم الفارسي، ومنه بداية فقدان بني هاشم لمكانتهم في قصور الخلفاء، إذ كان للخوولة نفوذ منافس لهم، باعتبار أنّ الخليفة المأمون أمّه فارسيّة وأحد مشجعي الاعتزال<sup>(62)</sup>، لذلك يطابق بين رفض الحاجب لدخول أبناء الخليفة إلى أبيهم حالة مرضه، وأحد بنود حقوق

الملك الفارسي الذي من حقه أن يعامله ابنه كما يعامله عبده، وأن لا يدخل مداخلة إلا عن إذنه، وأن يكون الحجاب عليه أغلظ منه على من هو دونه، من بطانة الملك وخدمه، لئلا تحمله الدالة على غير ميزان الحق<sup>(63)</sup>.

## 2- الخلفاء العباسيون الأوائل والرعية:

إن تعدد التركيبة المجتمعية في المجتمع العباسي، وتباين سلوكياتها بحسب أصولها وأديانها، أفرز مشكلة كبيرة في قضية من يحكمها وكم عدد خلفائها؟ هل واحد أم أكثر؟ ومن أي التركيبات هو؟ فالجاحظ لم يجوز، أن يل أمر المسلمين أكثر من واحد<sup>(64)</sup>؛ لأن الحكام والسادة إذا تقاربت أقدارهم وتساوت غايتهم، قويت دواعيمهم إلى طلب الاستعلاء واشتدت منافستهم في الغلبة<sup>(65)</sup>، لكانه يؤكد أن الخليفة المسلم بعيد عن ملذات الدنيا، التي قد تجعل المسلمين ينافسونه فيها؛ بل غايته إقامة دنيا على أساس ديني، فإذا كان القائم بأمر المسلمين بائن الأمر متفردًا بالغاية من الفضل، كانت دواعي الناس إلى مسابقتها ومجاراته أقل<sup>(66)</sup>.

لذلك يرى في وجود الخليفة للمجتمع الإسلامي ضرورة حتمية، يقتضها دافع المحافظة على استقرار أحوال المجتمع، فلولا السلطان، لأكل الناس بعضهم بعضا<sup>(67)</sup>، ويؤكد على فكرة الأحادية في الحكم في أكثر من موضع، لدرجة أنه يراها إلزامية، مرتبطة بأهم ميزة هي العدل لأن الناس لا يصلحهم إلا رئيس واحد، يجمع شملهم ويكفيهم ويحميهم من عدوهم ويمنع قوتهم عن ضعيفهم<sup>(68)</sup>، لذلك فمسألة وصول أحد إلى الخلافة أو الإمامة، يراها منوطة بالخاصة أكثر من العامة<sup>(69)</sup>، فهي لا تعرف معنى الإمامة وتأويل الخلافة، ولا تفصل بين فضل وجودها ونقص عدمها، ولأي شيء ارتدت، ولأي أمر أملت، وكيف أتاها؟ والسبيل إليها؟<sup>(70)</sup>.

كما يظهر لي أن الخاصة<sup>(71)</sup> تنوب عن العامة<sup>(72)</sup> في اختيار الخليفة، فمقام العامة من الخاصة مقام جوارح الإنسان من الإنسان<sup>(73)</sup>، ومنه فهذا هو أفضل تعبير عن الأمة، وفي ذلك سند من السنة النبوية، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يُقسّم أحد أجزاء مهامه بينه وبين الناس فكان يستعين بالخاصة على العامة، قائلا: "أبلغوا حاجة من لا يستطيع إبلاغي؛ فإنه من أبلغ من لا يستطيع، آمنه الله يوم الفزع الأكبر"<sup>(74)</sup>.

ولكننا نستشف مما حدده الجاحظ، أن ثمة علاقة قائمة بين الرعية خاصتها وعامتها بالخليفة لأن العلاقة التآلفية بين الخاصة والعامة في المجتمع العباسي، تجعل للأولى حق التفضيل على الثانية بحق اختيار الخليفة، ربّما لأن أصل الخاصة في المجتمع العباسي المسلم في الحقيقة هي من العامة.

فقد لا يفهم من ذلك التجاهل الكافي لها في التدّخل في اختيار الخليفة أو الإمام، فقد ولى المنصور عبدا يقال له: "طارق" على ضيعة من ضياعه بالشّام، فاستقضى على أهلها، فقدم منها قوم إلى المنصور، فشكوه، فقال: إنّما نعمتم عليه لما اخترته له وأحمدته عليه، قالوا: إنّ عبد وربّما صلّى بنا، قال: هو حرٌّ، فصلّوا خلفه<sup>(75)</sup>، ومنه فالخاصّة تنوب عنها في ذلك، وربّما في هذه الفكرة جذّب الشّيعيّة إلى فكر الاعتزال؛ بل فيه أيضا من الإشارة إلى وجود اندماج اجتماعي وانصهار بين مختلف التركيبات الاجتماعيّة، أو هو إدراك من الجاحظ للمشاكل التي تواجه المسلمين في ذلك الوقت<sup>(76)</sup>.

ومن ثمّ، فهذه المؤشّرات ستجعل مبدأ الشورى معمولا به في اختيار الخليفة دون مناقشة نسبه، هل هو من أحد بيوت العرب أو غيرها؟ ما يفهم منه أنّ الخليفة الذي يريده الجاحظ، ليس العباسي الخالص أو أحدا بذاته<sup>(77)</sup>؛ بل ذاك الذي يحمي الرعيّة، ويسوسها كما يجب الأمر، وهو ما يتفق مع ما ذكره ابن خلدون<sup>(78)</sup>.

وحدد أهليّة الخليفة ليجعل مدّة حكمه مرهونة بخصال فيه وهي أربع، بأن لا يرضى لرعيّته، إلا ما يرضاه لنفسه والأخرى أن لا يُسوّفَ عملا يخاف عافيته والأخرى أن يجعل ولىّ عهده من ترضاه وتختاره رعيّته، لا من تهواه نفسه، والرابعة<sup>(79)</sup> أن يفحص عن أسرار الرعيّة فحُصّ المرضع عن منام رضيعها<sup>(80)</sup>.

وهذا فيه من الإشارة إلى عدم رفض مبدأ توريث الخلافة، شرط أن يكون الخليفة المؤرّث له في مستوى تطلّعات الرعيّة، أي تشارك الرعيّة خاصّها وعمّاها في اختيار الخليفة أو الإمام فقد قدّم الجاحظ إسقاطا من خلال مقارنة، لما قام به بعض خلفاء بني العباس الأوائل، لتطبيق أسس تحكّم الراعي في الرعيّة، خاصّة مسألة البحث عن الأسرار، وتقصي أخبار الرعيّة لإدارة الملّك بجديّة، مؤكّدا أنّ في ذلك التدبير نفع كبير في إبقاء الخلافة لأهلها، إذ لم تطل مدّة ملك عربيّ ولا عجميّ قطّ، إلا لمن فحّص عن الأسرار، وبحث عن خفيّ الأخبار، حتّى يكون في أمر رعيّته على مثلٍ وضح النهار<sup>(81)</sup>.

وفي ذلك إشارة إلى تفعيل أهميّة ديوان المظالم<sup>(82)</sup>، لأنّه منوط بالخليفة مباشرة؛ أي أنّ استقرار المجتمع يبدأ بإصلاح العاملين في أجهزة الدّولة ومسيريها الإداريين من عمّال ولايات وكتّاب وجباة خراج وغيرهم، كما يرى حتميّة بحث الخليفة عن أسرار رعيّته دون استثناء منه لهاشميين، لاستقرار حكمه من ناحية، واستكانة الرعيّة إليه من ناحية أخرى، ويكون ذلك بالتمييز بين أوليائه وأعدائه بالفحص عن أسرارهم ودقيق أخبارهم، حتّى إن أمكنه أن يعرف مبيت أحدهم ومقيله وما أحدث فيهما فعّل، فإنّ الرعيّة لا تُسكّن قلوبها جلاله

مُلْكُه، حتَّى يكون أشدَّ إشرافاً عليها وأكثر بحثاً عن أسرارها، من أمّ الفريد عن حركته، وسكوته<sup>(83)</sup>.

وتطالعنا المصادر الإسلاميّة بما كان من سياسة الخليفة أبي جعفر في هذا الأمر، من ذلك ما أثير عنه في تتبع آثار وزيره أبي أيوب المورياني<sup>(84)</sup>، الذي رخصت الأسعار في أيامه فسوّلت له نفسه أن يشتري طعام سواد الكوفة والبصرة طامعا في الرّبح، فكتب المنصور عليه كتابا بذلك وقلده الدّواوين، وكان يطالبه بالمال، وقتا بعد وقت<sup>(85)</sup>.

ولم يتوان الخليفة أبو جعفر في تتبّع السُّعاة، لمعرفة حقيقة سعيائهم، في إطار بحثه عن سرائرهم، فلما سُعي بأبي أيوب المورياني بالضّيقة التي اتخذها لصالح<sup>(86)</sup> وعرف أنّ أبا أيوب أخذ المال لنفسه<sup>(87)</sup>، عزم الخليفة على الخروج بنفسه إلى النّاحية ليعاينها وتبيّن له كذبه فأنصرف، ولم يقل شيئا إلى أن عاد إلى بغداد، فأوقع به وطولب بالمال، وقُتل هو وأخوه في 154هـ/771م، وأمربقتل بني أخيه، فقُتلوا<sup>(88)</sup>.

كان الجاحظ معجبا بسياسة الخليفة أبي جعفر هذه<sup>(89)</sup>، فهي من ناحية تجسيد لسياسة ملك الذي من أخلاقه البحث عن سرائر خاصّته وحامّته، وإذكاء العيون عليهم<sup>(90)</sup> وعلى الرّعيّة عامّة<sup>(91)</sup>، ومن ناحية أخرى تعكس دقّة مسؤوليّة الرّاعي على رعيّته<sup>(92)</sup>، دون أن تنفي صفة المُلْك عنه، فإنّما سُمّي المُلْك راعيا، ليفحص عن دقائق أمور الرّعيّة، وخفيّ نيّاتهم، ومتى غفل المُلْك عن فحص أسرار رعيّته والبحث عن أخبارها، فليس له من اسم الرّاعي إلّا رسمه ومن المُلْك إلّا ذكره، فأما المُلْك السّعيد، فمن أخلاقه البحث عن كلّ خفيّ ودقيق، حتّى يعرفه معرفة نفسه عن نفسه<sup>(93)</sup>، وفي ذلك على ما يبدو تنبيه إلى أسس إقامة العدل.

ولأجل إنجاح سياسته تلك، قدّم الأعراب في مراتب الدّولة، خاصة الفُرْس، لما هو مطبوع في نفسه من التّيَقْظ والسهر<sup>(94)</sup>، كما أنّ سياسة الخليفة المنصور، كانت مثار إعجاب الكثير من المؤرّخين، فقد ذكره صاحب تحفة الوزراء، بأنّه من بلغاء الخلفاء وذوي السّيّاسة والتّدبير وكان يباشر الأمور بنفسه<sup>(95)</sup>، وبلغ الحدّ بتخوّفه من وُلاة الأقاليم إلى درجة أنّه كان يذكي العيون عليهم، ويتدارك عزلهم من قبل أن تُرْسَخ في الإمارة أقدامهم<sup>(96)</sup>، ثمّ يستولي على ما يصل إليه من أموالهم<sup>(97)</sup>، ويجعله في بيت، سمّاه بيت مال المظالم<sup>(98)</sup>، وهو ما رسم به مشروع سياسة الخليفة المهدي ابنه من بعده.

واتّضح ذلك في مدينته بغداد، التي أتمّ بنائها في سنة ستّ وأربعين ومائة هجرية 146هـ/763م، وجعلها مدوّرة، وجعل قصره في وسطها، لئلا يكون أحد أقرب إليه من

الأخر<sup>(99)</sup> ولم يكفه ذلك؛ بل رسم لكلّ راغب في سكنها جهة منها، فخطّ لجنوده حول المدينة، وجعل أهل كلّ بلد من خراسان<sup>(100)</sup> في ناحية منها متفرّدة، وأمر النَّاس بالبناء ووسّع عليهم في النَّفقات<sup>(101)</sup> وفي ذلك تأكيد عن تميّز تلك السّياسة، إذ كان أكثر الأمور عنده معرفة أحوال النَّاس، حتى عرف الوليّ من العدو والمداجي من المسالم، فساس الرعيّة، ولبسها وهو من معرفتها على مثل وضح النَّهار<sup>(102)</sup>.

وسياسة المنصور هذه صارت مثلاً احتذى به خلفاؤه، فانعكس ذلك إيجاباً على سبّي حُكْم الخليفة المهدي، التي كانت سنو سلامة<sup>(103)</sup>، وفي ذلك تطابق مع ما أشار إليه مؤلّف تحفة الوزراء، من أنّ الخليفة المهدي كان ممّن يباشرون الحكم بأنفسهم، فقد حفظت خطبة له<sup>(104)</sup>، دلّت على حُسن سياسته التي رسم خطوطها الكبرى لمن جاء بعده من خلفاء وعلاقتهم بالرعيّة.

ويبدو أنّ الأمر كان متعلّقاً باستئثار الأموال دون الرعيّة، مثلما فعل بعض خلفاء بني أميّة فقد ذكر الخليفة أبو جعفر أنّ عدم ردهم المظالم، كان سبب ذهاب مُلكهم، وأنهم أهل مظالم، قد غمطوا النعمة فهوى نجمهم وتلّ عرشهم<sup>(105)</sup>، حتّى كشفهم القدريّ غيلان<sup>(106)</sup> للنّاس وعليه وجب على الخلفاء العباسيّين تقديم البديل، لتستكين الرعيّة إليهم، فيكون ذلك بتحقيق العدل<sup>(107)</sup> على أرض الواقع، خاصّة وأنّه<sup>(108)</sup> كان إحدى شعارات دعوتهم، فاستخرج المهدي حواصل أبيه من الدّهب والفضّة، التي كانت لا تُعدّ ولا توصف كثرة<sup>(109)</sup>، ففرّقها في النَّاس<sup>(110)</sup>، ولم يُعط أهله ومواليه منها؛ بل أجرى لهم أرزاقاً بحسب كفايتهم من بيت المال، لكلّ واحد خمسمائة في الشّهر، غير الأعطيات<sup>(111)</sup>.

ويرى بعض المؤرّخين أنّ سبب محبّة الرعيّة للخليفة المهدي، أنّه كان أوّل<sup>(112)</sup> من جلس للمظالم<sup>(113)</sup>؛ بل وهو الذي أنشأ ديواناً للنظر فيها أو الشكاوى أو الدعاوى، لمعرفة ما تشتكي منه الرعيّة من ظلم بعض ولّاتها وجورهم وعسفهم، وقد كان يغلب على هذا الديوان النّظر في غلاء الأسعار، إذا زاد عن حدّه، وفي كثرة إبداع النَّاس السّجون من غير نظر دقيق في دعاويهم وأحياناً كان ينظر فيما وقع ظلماً من مصادرة أملاك بعض النَّاس، زعماً منهم بأنّ تلك المصادرة جاءت بغير حقّ<sup>(114)</sup>.

ووافقه الرأى المسعودي "كان المهدي محبباً إلى الخاصّ والعامّ، لأنّه افتتح أمره بالنّظر في المظالم والكفّ عن القتل وأمن الخائف وإنصاف المظلوم وبسط يده في الإعطاء، فأذهب جميع ما خلفه المنصور وهو ستمائة ألف درهم وأربعة عشر ألف دينار، سوى ما جباه في أيّامه، حتّى تنازل خازن بيوت الأموال الفارغة عن مفاتيحها، ورمى بها بين يديه<sup>(115)</sup>

فُوَصِّفَ بِالكَرِيمِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الدَّمِيرِيُّ، جَوَادًا، مُحِبِّبًا إِلَى رِعْيَتِهِ، حَسَنَ الْخُلُقِ<sup>(116)</sup> وَالْخُلُقِ<sup>(117)</sup>.

ويبدو أنَّ الأوضاع الاقتصادية كانت مواتية لإنجاح سياسته، وهو ما لاحظته روم لاندو من مناصرة الخلفاء العباسيين الأولين للزراعة، فقد حَقَّقَ المنصور والمهدي والمأمون الضرائب المفروضة على الفلاحين، وأقاموا أجهزة للريِّ، وجَفَّفُوا المستنقعات<sup>(118)</sup>، فعاد ذلك إيجابا على مقدار الأموال المجبأة، ففرَّقَ المهدي عشرين خادما في جباية الأموال، فوردت الأموال بعد أيام قلائل، وقيل: إنَّه فرَّقَ في عشرة أيام من صُلب ماله عشرة آلاف آلاف درهم<sup>(119)</sup>.

وربما هذا التَّصَرُّفُ يبيِّن أنَّ الخليفة المهدي كان ملكًا؛ لأنَّ هذه الصِّفة للملوك، فمن حقَّ الملك تعهُّد بطانته وخاصته بجوائزهم وصلاتهم<sup>(120)</sup>، و يؤكد أيضا على ما طبَّقه الخليفة هارون وأخذه بطريقة الخليفة أبي جعفر في تدبير شؤون الرعيَّة والمحافظة على الخلافة، فكان أكثرهم بحثا عن أسرار رعيته وأكثرهم لها عناية وأحزمهم فيها<sup>(121)</sup>، ودليل ذلك أنَّه كان يعرف بكلِّ ما يدور بين النَّاسِ من الأحاديث والأخبار، من خلال تَخْفِيهِ فِي زِيَّ التَّجَارِ وَالطَّوْافِ بِالْأَسْوَاقِ مَعَ جَعْفَرِ الْبُرْمَكِيِّ وَزِيْرِهِ وَمَسْرُورِ خَادِمِهِ، لاسْتِطْلَاعِ مَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ السُّوقَةِ وَالْعَوَامِ<sup>(122)</sup>.

وذكروا أنَّه كان كثيرا ما يتلَّثَّمُ، فيحضر مجالس العلماء بالعراق وهو لا يُعرَفُ، وكان قد قَسَمَ الأيَّامَ وَاللَّيَالِي، فليلة للوزراء يذاكرهم أمورا للناس ويشاورهم في المهمِّ منها، وليلة للكُتَّابِ يَحْمِلُ عَلَيْهِمُ الدَّوَابِينَ، يَحَاسِبُهُمْ عَمَّا لَزِمَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُرْتَبِّبُ لَهُمْ مَا ظَهَرَ مِنْ صِلَاحِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(123)</sup> وَبَثَّ الْعِيُونَ عَلَى الْوَلَاةِ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ وَصَلَتْهُ أَخْبَارٌ عَنْ عَامِلِهِ بِخِرَاسَانَ الْفَضْلِ بْنِ يَعْيَى<sup>(124)</sup>، مِنْ أَنَّهُ يَتَشَاغَلُ بِالصَّيْدِ، وَإِدْمَانِ اللَّذَاتِ عَنِ النَّظَرِ فِي أَمْوَالِ الرِّعِيَّةِ، فَزَجَرَهُ أَبُوهُ<sup>(125)</sup>، فَانْعَكَسَتْ تِلْكَ بِالْخَيْرِ، فَخَلَّفَ الْخَلِيفَةُ الرَّشِيدُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ مَالًا يُخَلِّفُهُ أَحَدٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ<sup>(126)</sup> مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَثَاثِ وَالْأَمْتَعَةِ، سِوَى الضِّيَاعِ وَالذَّوْرِ، مَا قِيَمَتْهُ مِائَةٌ أَلْفَ أَلْفِ دِينَارٍ وَخَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِينَارٍ<sup>(127)</sup>.

وكانت تلك السياسة سيرة الخلفاء فيما بعد، خاصة الخليفة المأمون، ما يؤكد التَّوَّاصِلَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْجَا حَظُّ<sup>(128)</sup>، إِذْ وَجَدَ إِبْرَاهِيمَ السَّنْدِيَّ صَاحِبَ الْأَخْبَارِ مِنْ الْمَأْمُونِ رَقَاعًا فِي طَرَفَاتِ بَغْدَادِ، فِيهَا شَتَمَ لِلْخَلِيفَةِ وَكَلَامَ قَبِيحٍ، وَتَهَدَّدُ وَوَعِيدَ، فَكَتَبَ إِلَى الْخَلِيفَةِ بِذَلِكَ، فَكَانَ رَدُّهُ بِضَرُورَةٍ تَمْزِيْقِيهَا، قَبْلَ أَنْ يَنْظُرُوا فِيهَا<sup>(129)</sup>.

لكن هناك جديد لهذه السياسة حسب تطورات المجتمع العباسي وقتها الدينيَّة، فالظَّاهِرُ أنَّ آثار أصحاب التَّشْبِيهِ وَغَيْرِهِمْ، مَمَّنْ كَانُوا يَنْسِبُونَ أَنْفُسَهُمْ لِأَهْلِ السَّنَةِ

والجماعة، قد نضجت ثماره زمن الخليفة المأمون، فانتشرت أحاديث وأباطيل نُسبت للرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا تأكيد على شغف أهل بغداد بتعلّم الحديث النبوي. لذلك رأى الخليفة أنّ سياسة الخلفاء قبله، يجب أن يضيف إليها أساساً آخر من أسس إقامة العدل في الرّعيّة، بدراسة وضعيّة المجتمع الإسلامي، الّتي قد تخلص فيما بعد إلى الرّدة، ذلك أنّ أهمّ ركن في الدّين الإسلامي مهّدًا بالزّوال وهو التّوحيد، لذلك رأى أنّ المرحلة تستدعي ضرورة إشراك الفقهاء والقضاة في تثبيت هذا المبدأ من جديد.

كتب الخليفة رسائلًا وصفها الجاحظ بالدليل على ما شاهده من مضمون رسالة الخليفة المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم في الفقهاء وأصحاب الحديث وهو بالشّام، خبر فيها عن عيب واحد وعن حالته وأموره الّتي خفيت<sup>(130)</sup>، أو أكثرها عن القريب والبعيد<sup>(131)</sup>، فتناول الكتاب أمرًا من الخليفة إليه بامتحان القضاة والمُحدّثين، وأمر بإشخاص جماعة منهم إلى الرّقعة<sup>(132)</sup>، ما يؤكّد أنّ مهمّة أجهزة الدّولة، ليس فقط توفير الحاجات الغذائيّة للرّعيّة وردّ المظالم؛ بل المحافظة على الدّين الإسلامي، عن طريق مراقبة التّوحيد، وهو ما استدعى ضرورة قيام الدّولة الدّينية، لا المدنيّة فقط، فالمقرّبون من الخليفة من الفقهاء، لا من سبقهم من البرامكة وغيرهم، خاصّة وأنّ المُحدّثين الجدد دسّوا للخالف صفاتًا سوّته مع البشر، عن طريق الإفراط في التّشبيه لاستمالة العامّة الّتي كانت لا تتدبّر فيما تتلقّى. مؤكّدًا أنّ صفة القِدَم إنفرد بها الله وحده، وما خلا الله فهو مخلوق، مشيرًا إلى أنّ التّفكير في لغة العرب، يعني الخلق، وهو ما استغربه الجاحظ، لذلك كانت فكرة خلق القرآن هي مثار الجدل؛ بل وهي أداة تأكيد التّوحيد عند الرّعيّة، فكلّ الناس في نظر الخليفة غير مُؤحد، ما لم يُقر بأنّ القرآن مخلوق.

يبدو أنّ الجاحظ بذكره لشذرات من معالم حُكم الخلفاء السّابقين، قد قدّم كلّ منهم كأنموذج حُكم رجل، يمكن أن يتكرّر بسهولة، وربّما هذا التّتابع في سيرة الخلفاء، كان تفعيلًا لسياسة الخليفة أبي جعفر، الّذي جعل الرّعيّة تستكين للخليفة؛ لأنّها كانت ترى أنّ خليفتها المنصور حيًّا روحًا وغائبًا جسديًا، لذلك لم يدفعها ذلك لمناقشة مسألة عودة الخلافة إلى مبدأ الشورى.

لكنّ الجديد كان في عهد الخليفة المعتصم بالله<sup>(133)</sup>، الّذي توجّه الجاحظ كملك مثالي لأمجد خليفة واقعي، فذكر بعض المؤرّخين، أنّ المعتصم بالله وضع على رأسه تاجًا فيه الدُرّاليتيم وهو أول خليفة توجّج<sup>(134)</sup> رغم ما وصفه به بعضهم، من أنّه كان يكتب ويقرأ قراءة

ضعيفة<sup>(135)</sup>، وأكد الجاحظ صلاحه<sup>(136)</sup> "جمع مع كرم العروق وصلاح المنشأ، البُعد من إيثار الهوى"<sup>(137)</sup>.

لم يذكر الخليفة المعتصم بالله ضمن سلسلة من ذكر من الخلفاء، واصفا إياه بالمعتصم برب العالمين، الذي حقق الله به الدين، وسدّد به الثغور وردّ به المظالم<sup>(138)</sup> وحسّم به عزق البيغي ونواجم الفتنة<sup>(139)</sup>، فجدد المعتصم هو تطبيقه للوصية<sup>(140)</sup>، التي تركها له الخليفة المأمون فكانت كمنهاج سارعليه، كتلك التي أوصى بها الخليفة أبو جعفر ابنه المهدي وسارعليها بعده.

ونلاحظ أيضا أنّ الدولة الإسلامية يحكمها شكلا الخليفة المعتصم، لكن باطنا الفقهاء والعلماء والقضاة، ليحلّوا محلّ أسرة البرامكة، كما يظهر مدى تأثير المعتزلي القاضي أحمد بن أبي دؤادة<sup>(141)</sup> في حكم المعتصم، ففي سنة 220هـ/835م، حثّ الخليفة المعتصم بالله على ما فعل بالإمام أحمد بن حنبل<sup>(142)</sup>؛ لأنّه كان معتزليا، وكان الإمام سنّيّا.

ويبدو أنّه في عهد الخليفة المعتصم كانت المحاولة جادة للبرهنة على صواب أهل الاعتزال وفساد ما يذهب إليه أهل السنّة والجماعة المقلّدون، وعليه فهُم في مقام العامّة والإمام ابن حنبل أحد قادتهم، الذين وجب عليهم الارتداد عن ما يقولونه في مسألة كون القرآن مخلوقا ومنه فهذا كاف لتحويل الرعيّة العامّة إلى الاعتزال، بتحويل هذا القائد، خاصّة وأنّ أهل بغداد أحسن رغبة في طلب الحديث<sup>(143)</sup>.

الجاحظ يعتبر المناقشين في أمر الاستواء على العرش من أهل السنّة، أنّهم المنافين للتشبيه، ما يؤكّد أنّ أهل السنّة والجماعة، ظهر فيها شبه انقسام بين مُعطلّ للتشبيه، وواقف معه وهو ما يُسهّل عمل رجال المعتزلة في القضاء على مذهب السنّة، وإحلال مذهب الاعتزال مكانه، لذلك لاحظ أنّ الذين خالفوا في العرش، إنّما أرادوا نفي التشبيه، فغلطوا<sup>(144)</sup>.

أكد على أنّ مسألة تحويل الرعيّة عن مذهب السنّة، اقتضت ضرورة امتحان أكبر قادتهم الإمام أحمد، لتأكيد ضعف حجّته، خاصّة وأنّه قال للخليفة المعتصم يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة: "امتحنتني، وأنت تعرف المحنة وما فيها من الفتنة، امتحنتني من بين جميع هذه الأمة"<sup>(145)</sup>، ويُبعد تورّط الخليفة المعتصم في قضية كهذه، مؤكّدا أنّ القرآن جسم وصوت ونظم وتقطيع وخلق قائم بنفسه، مستغن عن غيره وبعد فنحن لا نُكفّر إلاّ من أوسعناه حجّة، ولم نمتحن إلاّ أهل التّهمة<sup>(146)</sup>.

كما أورد ردّ المعتصم عليه الذي يبدو منه أنّه لم يفعل شيئا من عنده؛ بل طبّق ما أوصاه به أخوه الخليفة المأمون "وجدتُ الخليفة قبلي، قد حبسك وقيدك وما شيء أحبّ إليّ

من السّتر ولا شيء أولى بي من الأناة والرّفق، ومازال به رفيقا وإليه رقيقا<sup>(147)</sup>، وينفي الجاحظ أن يكون الخليفة المعتصم، قد ضرب الإمام أحمد<sup>(148)</sup>، وأنّه لم ير سيفا مشهورا، ولا ضُرب ضربًا كثيرًا، ولا ضُرب إلاّ بثلاثين سوطا<sup>(149)</sup> مقطوعة الثّمَام، مُسبقة الأطراف<sup>(150)</sup>.

أشار الجاحظ إلى أنّ طريقة الخليفة مع الإمام أحمد، جعلته يتراجع، ويُقرّبانّ القرآن مخلوق ممّا يؤكّد أنّ الإمام أحمد كان مجرد مُقلّد لأبائه في هذه المسألة، التي تتطلب الحجّة والدليل فأفصح بالإقرار مرارا<sup>(151)</sup>، ولا كان في مجلس ضيق، ولا كانت حاله حالة مُؤبسة، ولا كان مُثقلًا بالحديد، ولا خُلع قلبه بشدّة الوعيد، ولقد كان ينازع بألين الكلام، ويجيب بأغلظ الجواب<sup>(152)</sup>.

ويبدو تحيّزه إلى صفّ الخليفة المعتصم، ربّما لأنّه بفعله مع الإمام أحمد، قادر على تحويل العمّة إلى مذهب الاعتزال، وهناك تناقضا في ماذهب إليه، فلو كان الأمر كما حدث من لين فلماذا سُجن الإمام أحمد؟ وهو ما ذكره المؤرخون بإسهاب، فقد ذكر الدّميري: أنّ الإمام أحمد بن حنبل نوظر في الأيّام الثلاثة، وأنّ المعتصم كان يخلو به، ويقول له: "ويحك يا أحمد، والله شفيق، وإني لأشفق عليك مثل شفقتي على ابني هارون- يعني الوائق- فأجبي فوالله، لئن أجبتي، لأطلقنّ غلّك بيدي"<sup>(153)</sup>.

وإصرار الإمام على موقفه دفع الخليفة إلى محاولة إجباره بالقوّة على الإعتقاد بخلق القرآن ومخالفة سلفه "... فلم يزل كذلك حتّى ضجر، وطال المجلس، فعند ذلك، قال المعتصم: "عليك لعنة الله، لقد كنتُ طمعت فيك قبل هذا، خذوه، اخلعوه، اسحبوه، فأخذ وسُحب، ثمّ خُلع، ليأمر له بالسيّاط"<sup>(154)</sup>.

### 3- الخلفاء العبّاسيّون الأوائل والحجّاب:

اهتمّ خلفاء الدوّلة العبّاسيّة بوظيفة الحاجب وشروط اختياره، حتّى يكون نقطة اتصال بين الخليفة ورعيّته، رغم تعدّد فئاتها وطبقاتها، فذكر الجاحظ سندها الدّيني<sup>(155)</sup>، فهذا الخليفة أبو جعفر يحدّد أهم صفات الحاجب، بأن لا يكون جهولا ولا غيبيا ولا ذهولا ولا متشاغلا ولا خاملا ولا محتقرا ولا جهما ولا عبوسا<sup>(156)</sup>، ممّا يؤكّد مدى حساسيّة هذا المنصب في بقاء المُلْك ومدى فاعليّته في إقرار العدل، خاصّة وأنّ للأعاجم رأي في ذلك، دليلا على تجريبتهم<sup>(157)</sup>.

وأثر أقوال عن بعض خلفاء الدوّلة العبّاسيّة الأوائل فيما أصدره من أوامر لحجبتهم، ممّا يخصّ حُسن معاملاتهم مع الرعيّة، إذ قال موسى الهادي<sup>(158)</sup> لحاجبه: "لا تحجب النّاس عنيّ فإنّ ذلك يزيل التّركيّة، ولا تلقُ إليّ أمرا إذا كشفته وجدته باطلا، فإنّ ذلك يونغ المملّكة"<sup>(159)</sup> وبنفس السيرة كان الخليفة الرّشيد الّذي عهد إلى حاجبه أن لا يحبس عنه

كتاب أحد قُرْب أو بُعد<sup>(160)</sup> وقد أثبت الخليفة مدى اهتمامه بما يرفع إليه الحجاج من كتب الرعية والتعرف على مطالبها واحتياجاتها، التي لم تكن تخرج وقتها عن العمل والمسكن والراحة<sup>(161)</sup>.

وعليه فما سبق ذكره يناقض ما ذكره ابن خلدون<sup>(162)</sup> في أنّ مهمة الحاجب عند خلفاء الدولة العباسية الأوائل، لم ترتبط فقط بمن لا يأمَنوهم على مُلكهم؛ بل شملت الكل؛ ربّما لأنّ القصد منها وقتها كان تنظيم الدخول والخروج على الخليفة، لضمان وصول كلّ فئات المجتمع إليه ومنه تحقيق العدل، وهو ما أوصى به سهل بن هارون الفضل بن سهل<sup>(163)</sup>، وربّما شدة الحجاج لم تكن مقتصرة على الخلفاء؛ بل شملت وزرائهم كالبرامكة، فكان جعفر البرمكي شديد الحجاج حجب غلامه عنه الكثيرين، فكانت تصله رُقعاً من بعضهم إليه، يشكون من الذين حالوا بينهم وبين الوصول إليه<sup>(164)</sup>.

#### خاتمة

يتبين أنّ الخليفة فيه لا يتنكر لقبيلته، خاصة وإن كانت قد لاقت المعاملات السيئة ممّن حكموا قبلهم الدولة الإسلامية، كبعض خلفاء بني أمية في معاملاتهم لبني هاشم خاصة الفرع العباسي منه، فمكانة بني هاشم وبني العباس خاصة في دولة العباسيين في عصرها الأول، لم تخرج عن دائرة التقدير والإحترام لهم، والالتفات إليهم بالتقدير أتباع لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم ومنه فهم لم يكونوا بطانة بالمفهوم الملكي المعروف عند آل ساسان أو غيرهم؛ بل أختياراً يؤخذ برأيهم ضمن آراء الغير إن حسُن.

أوجدت الدولة العباسية تنظيمات لتحقيق عناصر الشدّ بينها وبين الرعية، بعضها كان موجوداً منذ العهد النبويّ ومن جاء بعده من عهود وبعضها جديد، كديوان المظالم، دلالة على سعي خلفاء بني العباس الأوائل على إقامة العدل، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، لذلك فالجاحظ كان متتبّعاً لأسس تطبيقه عند الخلفاء وعمّالهم، مشيراً إلى بعض التجاوزات التي رآها أو سمع عنها، وبتوسط مذهبه، رأيناه بمنطق الفيلسوف لا يرفض رفضاً مطلقاً حكم خليفة عباسي بعينه وإن كان مفتخراً بالخليفة المعتمَصم بالله؛ بل يُحجّد لو كان إلى جانب هؤلاء الخلفاء مستشارين من رجال المعتزلة، الذين جعلوا العدل أول أهدافهم، كونه أصلاً من أصول فكرهم؛ ربّما لأنّ الخلفاء العباسيين السنيين، كانوا مقلّدين لسياسات سابقهم. العدل منوط تطبيقه بمراقبة العمّال والحجاج وغيرهم ممّن هو واسطة بين الخليفة والرعية، كما يجب تفعيل ديوان المظالم وسلطته القضائية، على الأقل ليوقف الخليفة على الوضع الحقيقي للمتظلمين، حتى لو كان هؤلاء أبناء الخلفاء أنفسهم ومن البيت الهاشمي، كما في ذلك أيضاً فرض للهيبة، وتخويف أولئك المتجبرين الذين يسعون بطريقة أو بأخرى

لفرض سلطان آخر، من عرب أو فُرسٍ وغيرهم، فتطبيق العدل أيضا الوحيد المحقق للاستقرار في المجتمع الإسلامي، مع مراعاة التَّحَقُّق من حقيقة السِّعَايَات وأخلاق السُّعَاة.

### الهوامش:

- (1) بنو هاشم، نسبة إلى هاشم أب عبد المطلب، وهو هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خُزَيْمَة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهاشم نسبة لهشم الثريد، وإطعامه. أنظر، ابن قتيبة الدِّينوري (أبومحمد عبد الله بن مسلم 213هـ-828م/276هـ-889م): المعارف، حققه وقدم له الدكتور ثروت عكاشة، الطبعة الثانية منقحة، دار المعارف، ص 117.
- (2) الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ت255هـ): الحيوان، شرح وتعليق الدكتور يحيى الشامي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج 6، ص 383. يتفق البهقي مع ماذكرة الجاحظ من خصال بني هاشم، فيقول: إن بني هاشم أطول الناس باعا وأمجّد الناس أصلا وأحلم الناس حلما وأكثر الناس عطاء. أنظر، البهقي (إبراهيم بن محمد): المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج 1، ص 86.
- (3) الثلاثة هم: علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، علي بن الحسين بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم". أنظر، الجاحظ: رسائل الجاحظ (الرسائل السياسية)، قدم لها وبوّها الدكتور علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة 2004م، ص 106.
- (4) نفسه.
- (5) علي بن موسى الرضا، أبو الحسن علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أحد الأئمة الاثني عشر في اعتقاد الإمامية، ولد في يوم الجمعة 153هـ/770م بالمدينة، ولأه الخليفة المأمون عهد المسلمين والخلافة من بعده ولقبه الرضا من آل محمد وأمر جنده بطرح السواد ولبس ثياب الخُضْرَة وكتب بذلك إلى الأفاق وتوفي في شهر صفر 202هـ/818م وصلى عليه المأمون ودفن قرب قبر الرشيد. أنظر، الطبري: تاريخ الطبري، ج 4، ص 1837. أنظر، ابن خلّكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر 608هـ/681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م، ج 3، ص 270، 269.
- (6) الجاحظ: مصدر سابق، ص 107.
- (7) الجاحظ: نفس المصدر، ص 108. في تشكيك الجاحظ، تنبيه إلى انتساب آخرين إلى البيت العلوي ولال البيت.
- (8) الجاحظ: البخلاء، وضع حواشيه محمد عبد الكريم النمري، دارالكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، الطبعة الثالثة 1426هـ/2005م، ص 102.
- (9) الجاحظ: البيان والتبيين، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، ج 4، ص 171.
- (10) الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 425.
- (11) علي بن عبد الله العباسي، أبو محمد علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي وهو جد السِّفاح والمنصور الخلفيتين، كان سيّدا شريفا، بليغا وهو أصغر ولد أبيه وأجمل قرشي، يدعى السِّجّاد، ولد في

الليلة التي قتل فيها الإمام علي بن أبي طالب وتوفي سنة 117هـ/735م بالحريمة وهو ابن الثمانين. ابن خلكان: وفيات الأعيان، م3، ص 247 وما بعدها.

(12) الجاحظ: الرسائل السياسية، ص 425.

(13) الإحصاء تم في عام 198هـ-814م بطلب من الخليفة المأمون. أنظر، ابن كثير القرشي الدمشقي (الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفدا ت 701هـ/774م): البداية والنهاية، راجعه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد تامر، شريف محمد، محمد عبد العظيم، محمد سعيد محمد، دار الوعي للنشر والطبع والتوزيع، الجزائر، ج5، ص 623.

(14) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري 224هـ/310م): تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، راجعه وقدم له وأعد فهارسه نواف الجراح، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، م6، ص 1833. أبو الفدا: كتاب المختصر في أخبار البشر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج3، ص30. ابن عماد الحنبلي ابن عماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد العلي ت 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1399هـ/1989م، ج1، ص358. ابن خلكان: وفيات الأعيان، م3، ص269.

(15) ذهبت دراسة إلى أن الجاحظ أظهر ميوله في مؤلفاته، وكان من أشد المدافعين، والمؤيدين لسياسة الخلفاء العباسيين ويذكر أخبارهم دون اعتراض أو نقد. أنظر، هياجنة (إيمان عبد الرحمن): الجاحظ مؤرخا، المشرف أ د صالح درادكة، ماجستير، التاريخ الإسلامي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الأول، 1996م، ص92. إلا أنني أرى عكس ذلك فالجاحظ لم يكن يهتم في كتاباته، إلا بتقديم أمثلة لتوضيح الجاحظية، وكانت تلك النماذج متواجدة كأمثلة من محيطه العباسي.

(16) الجاحظ: مصدر سابق، ص 427.

(17) الخليفة أبو جعفر المنصور 136هـ/754م-158هـ/775م، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، أمه سلامة البربرية، ولد عام 95هـ/714م، أدرك جده ولم يرو عنه وروى عن أبيه، أول خليفة قارب المنجمين. أنظر، السيوطي (الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): تاريخ الخلفاء، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1426هـ/2005م، ص 205 وما بعدها.

(18) الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك، تحقيق ونشر دار الفكر، بيروت لصاحبها إبراهيم الزين 1375هـ، دار البحار، بيروت، لبنان لصاحبها أديب عارف الزين، 1955م، ص50.

(19) ابن الطقطقي (محمد بن علي بن طباطبا): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، عني بنشره محمد توفيق الكتبي، الطبعة الرحمانية، ص18.

(20) معاوية بن أبي سفيان، هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي الأموي، أسلم هو وأبوه يوم فتح مكة، وشهد حنيننا، حكم من 41هـ/661م إلى 60هـ/680م. أنظر، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص164.

(21) ذكر أنه اجتمع من بني هاشم جماعة عند معاوية يوما، فقال لهم: يا بني هاشم، والله إن خيري لمنوح وإن بابي لكم مفتوح، فلا يقطع خيري عنكم علّة ولا يوصد بابي دونكم مسألة وإنّي نظرت في أمري وأمركم، قرأيت أمرا مختلفا، إنكم ترون أنكم أحقّ بما في يدي منّي وإذا أعطيتكم عطية فيها قضاء حقوقكم، قلتم: أعطانا دون حقنا وقصّر بنا عن قدرنا فصرت كالمسلوب والمسلوب لا حمد له، هذا مع إنصاف قائلكم وإسعاف سائلكم. أنظر، ابن خلكان: وفيات الأعيان، م3، ص62.

(22) ابن عباس، عبد الله بن عباس، حبر الأمة وفتيحه، إمام التفسير، أبو العباس عبد الله، عم الرسول صلى الله عليه وسلم العباس بن عبد المطلب، إسمه عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن

غالب بن فهر القرشي الهاشمي، المكّي الأمير رضي الله عنه، ولد بشعب بني هاشم، عام 3هـ/624م، صحب النبي أزيد من ثلاثين شهرا وحدّث عنه، أمه هي أم الفضل لُبابة بنت الحارث بن حزن بن يجبر الهلالية، دعى له الرسول "اللهم علمه تأويل القرآن" قيل: أنّه كان من القرآن بمنزل وكان يقوم على المنبر، فيقرأ سورة البقرة وآل عمران، فيفسرهما آية، آية، قال عنه عمر: ذلك فتى الكهول، له لسان سؤول وقلب عقول"، "لقد علمت علما ما علمناه"، قيل: "هو ترجمان القرآن"، توفي عام 68هـ/688م أو 69هـ/689م. أنظر، الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1405هـ/1985م، ج 3، ص 331 وما بعدها.

(23) قال ابن عباس رضي الله عنهما معاوية: أما والله، مامحتنا شيئا حتّى سألناه ولا فتحت لنا بابا حتّى قرعناه ولئن قطعت عنّا خيرك، فالله أوسع خيرا منك ولئن أغلقت دوننا بابك، لنكفّن أنفسنا عنك وأما هذا المال، فليس لك منه، إلّا ما لرجل واحد من المسلمين ولنا في كتاب الله حقان، حقّ في الغنيمة وحقّ في الفئ، فالغنيمة ما غلبنا عليه والفئ ما احتسبناه ولولا حقنا في هذا المال، لم يأتك متّا زائر، يحمله خفّ ولا حافر، كفاك، أم أزيدك؟ أنظر، ابن خلكان: المصدر السابق، ص 63.

(24) يذكر الماوردي "وتفضيل العطاء مفسرا بالسابقة في الإسلام وحسن الأثر في الدين ورؤعي في التفضيل عند إنقراض أهل السوابق بالتقدم في السجاعة والبلاء في الجهاد، لهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وضعه على الدعوة القريبة والترتيب الشرعي". أنظر، الماوردي (أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ت 450هـ): كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة أخيرة، 2004م، ص 223.

(25) ابن قتيبة الدينوري (أبو محمد بن عبد الله بن مسلم ولد 213هـ-ت 276هـ): الإمامة والسياسة، تحقيق الأستاذ علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1410هـ-1990م، ج 1، هامش رقم 1، ص 213.

(26) في الكتاب الذي خرج به الربيع بن يونس من عند الخليفة أبي جعفر المنصور حال وفاته الخليفة، والذي كان بمثابة عقد بولاية العبد، تكريم لبني هاشم، ووصية لخليفته "...من عبد الله المنصور أمير المؤمنين إلى من خلف بعده من بني هاشم وشيعته من أهل خراسان وعامة المسلمين...". أنظر، الطبري: مصدر سابق، م 5، ص 1658.

(27) ابن الطقطقي: مصدر سابق، ص 115.

(28) الجاحظ: التاج، ص 50.

(29) الربيع بن يونس، أبو الفضل الربيع بن يونس بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة واسمه كيسان، مولى الحارث الحفّار مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، كان حاجب الخليفة المنصور، ثم وزر له، بعد أبي أيوب المورياتي، أحد المقرّبين إلى الخليفة أبي جعفر، ومكين لديه، إذ أنّه مُقدّم على الموالي، توفي عام 170هـ/787م. أنظر، ابن خلكان: المصدر السابق، م 2، ص 299. المدّور جميل نخلة المدّور: تاريخ العراق في عصر العباسيين المسّى حضارة الإسلام في دار السلام، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ/2003م، ص 33.

(30) الجاحظ: مصدر سابق، ص 50.

(31) نفسه.

(32) ربّما هذا ما يؤكّد تقديم الموالي في عهد الخليفة أبي جعفر على العرب وبني هاشم، للتقيظ المطبوع في نفسه، لذلك يذكر المدّور "ومن المقرّبين إلى أبي جعفر، غير من لاقيته من الأمراء، المقدم ذكرهم على الموالي، وهم المقدمون في هذه الدولة". أنظر، المدّور: تاريخ العراق في عصر العباسيين، ص 33.

- (33) الجاحظ: مصدر سابق، ص 50.
- (34) ذكر الجاحظ: "هذا الفتى يُسَلِّم من بعيد، وينصرف، فاستدناه أمير المؤمنين، حتى يُسَلِّم عليه من قريب، ثم أمره بالجلوس ثم تبدل بفضيلة المرتبة، التي صيَّره الله فيها، أن قال حين دعاه على طعامه: "قد فعلتُ وإذا ليس عنده لمن أكل مع أمير المؤمنين. أنظر، الجاحظ: التاج، ص 51، 50. بينما ذكر البيهقي أن الرواية تخصَّ شخصا بعينه " وذكروا عن الربيع الحاجب، أن أمير المؤمنين دعا محمد بن عيسى بن عليّ إلى الغداء، فقال: يا أمير المؤمنين، قد أكلتُ، فلما خرج أخذه الربيع وحمله على ظهر رجل وضربه، كما يضرب الصَّبيان، فظنَّ أهل بيته أن المنصور أمره بذلك، فخرج يبكي إلى أبيه، فجاء أبو عيسى بن عليّ، فخلع سيفه بين يدي المنصور وصاح، قائلا: ما أمرتُ بذلك، ولم يفعل الربيع ذلك، إلا لأمر فلما سأل الربيع عن ذلك، قال: أمرته أن يتعدى معك، فقال: قد أكلتُ، وإنما دعوتُهُ لتُشرِّفه، وترفع منه، ولم ندعه لتُشيعه فأدبته، إذ لم يؤدبه أبوه، فقال المنصور: أحسنتُ، قد علمتُ أنك، لا تخطئ. أنظر، البيهقي: المحاسن والمساوي، ج 1، ص 151.
- (35) الطَّبْرِي: تاريخ الطَّبْرِي، م 6، ص 1647. المسعودي (أبو الحسين علي بن الحسين بن علي ت 346هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تقديم الدكتور يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 229.
- (36) الخليفة المهدي، أبو عبد الله محمد بن منصور، ولد بأيدج عام 127هـ/745م، أمه أم موسى بنت منصور الحميرية، جوادا، حسن الاعتقاد، تتبع الزنادقة وأمر بتصنيف كتب الجدل في الرد على الزنادقة والملحدن، ولى الخلافة من عام 158هـ/775م مات عام 169هـ/786م، قيل: مات مسموما. أنظر، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 215، 214.
- (37) الطَّبْرِي: مصدر سابق، م 5، 1655. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي ت 808هـ): تاريخ ابن خلدون المسجى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م، م 3، ص 204.
- (38) البغدادي (أحمد بن علي أبو بكر الخطيب): تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، م 1، ص 77.
- (39) يبدو أن الجاحظ يحاول الإثبات بأن الخليفة أبي جعفر المنصور لم يكن مجدداً في علاقاته مع بني هاشم؛ بل كان فقط مقلداً لما فعله ابن عباس رضي الله عنهما، ربّما تشبيهاً منه لما هي عليه العامة، التي هي على منذهب أهل السنة والجماعة.
- (40) كان الخليفة أبو جعفر المنصور يطلب من عمرو بن عبيد العظة، وربّما ذلك ما أثر في عدالة الخليفة أبي جعفر. أنظر، المسعودي: مروج، ج 3، ص 219.
- (41) ولاية النقباء هذه تصخّ من إحدى ثلاث جهات، إمّا من جهة الخليفة المستولي على كلّ الأمور، وإمّا ممن فوض الخليفة إليه تدير الأمور كوزير التفويض وأمير الإقليم، وإمّا من نقيب عام الولاية أستخلف نقيباً حاجب الولاية، فإذا أراد المولى، أن يؤلّي الطالبين نقيباً، أو على العباسيين نقيباً، تخيّر منهم أجلبهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجزلهم رأياً، فيؤلّي عليهم، لتجتمع فيه شروط الرئاسة والسياسة، فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته، والنقباء على ضربين؛ خاصة وعامة، فأما الخاصة فهوان يقتصر بنظره على مجرد النقباء من غير تجاوز لها إلى حكم وإقامة حدّ، فلا يكون العلم معتبراً في شروطها ويلزمه في النقباء على أهله من حقوق النظر إثنا عشر حقاً: - حفظ أنسابهم من داخل فيها وليس منها أو خارج عنها وهو منها فيلزمه حفظ الخارج منها كما يلزمه حفظ الدّاخل فيها، ليكون التّسبب محفوظاً على صحّته، معزّواً على جهته. - تمييز بطونهم ومعرفة أنسابهم، حتى لا يخفى عليه منهم بسنوات ولا يتداخل نسب في نسب ويثبهم في ديوانه على تمييز نسبهم. - معرفة

من وُلد منهم، من ذكر أو أنثى، فبيئته ومعرفة من مات منهم، فيذكره حتى لا يضع نسب المولود، إن لم يتبته ولا يدعى نسب الميت غيره إن لم يذكره. -أن يأخذهم بالأداب بما يضاهاى شرف أنسابهم وكرم محتدّمهم، لتكون حشمتهم في النفوس موفورة وحرمة رسول الله صلى الله عليه وسلّم فيهم محفوظة- أن يزهدهم عن المكاسب الدنيئة ويمنعهم من المطالب الخبيثة، حتى لا يستقلّ منهم مُبتذل ولا يستصام منهم متذلل- أن يكفهم عن ارتكاب المأثم ويمنعهم من إنتهاك المحارم، ليكونوا على الدّين الذي نصره وأغبر وللمنكر الذي أزالوه أنكر، حتى لا ينطلق بذمهم لسان ولا يشنأهم إنسان. -أن يمنعمهم من التسلّط على العامة، لشرفهم والتسلّط عليهم لنسبهم، فيدعوهم ذلك على المقت والبغض ويبعثهم على المناكرة والبعد ويندبهم على استعطف القلوب وتأليف النفوس، ليكون الميل إليهم والقلوب إليهم أصفى- أن يكون عوناً لهم في استيفاء الحقوق حتى لا يضعفوا عنها، وعوناً عليهم في أخذ الحقوق منهم حتى لا يمنعوا منها، ليصيروا بالمعونة منتصفين وبالمعونة عليهم منصفين، فإن عدل السيرة فيهم انصافهم وانتصافهم- أن ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في سهم ذوي القربى في الفئى والغنيمة، الذي لا يختص به أحدهم حتى يقسم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى لهم.- أن يمنع أيتامهم أن يتزوّجوا إلا من الأكفاء، لشرفهنّ على سائر النساء صيانة لأنسبهنّ وتعظيمهنّ، أن يزوجهنّ غير الولاة أو ينكهنّ غير الأكفاء.- أن يقوم ذوي الهفوات منهم، فيما سوى الحدود بما لا يبلغ به حدّاً ولا ينهر به دماً، ويقبل ذو الهيئة منهم عثرته ويغفر بعد الوعظ زلّته.- مراعاة وقوفهم بحفظ أصولها وتنمية فروعها، وإذا لم يرد إليه جبايتها راعى الجباة لها فيما أخذوه وراعى قسمتها، إذا قسموه وميّز المستحقين لها إذا خصّت وراعى أوضاعهم فيها، إذا شرطت، حتى لا يخرج منهم مستحق ولا يدخل فيها غير محق. أنظر، الماوردي (أبو الحسين علي بن محمّد بن حبيب البصري البغدادي ت450هـ): كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدنيئة، تحقيق سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة أخيرة، 2004م، ص 115، 114.

(42) الديوان، بالفارسية الدقتر أو السّجل، وأطلقوا اسم الديوان على المكان، أو الدائرة، التي يُحفظ فيها من باب المجاز. أنظر، د.صبيح صالح: النظم الإسلامية (نشأتها وتطوّرها)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جمادى الأولى 1385هـ-أيلول 1965م، ص 312. كان الديوان موضوعاً على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه، معتبراً بالنسب وتفضيل العطاء، معتبراً بالسابقة في الإسلام وحسن الأثر في الدّين وروعي في التفضيل عند انقراض أهل السوابق بالتقدّم في الشجاعة والبلاء في الجهاد. أنظر، الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 223، 222.

(43) هارون الرّشيد، الخليفة هارون، أبو جعفر بن المهدي بن المنصور عبد الله بن محمّد بن علي بن عبد الله بن العباس أستخلف بعهد من أبيه عند موت أخيه الهادي، ربيع الأوّل عام 170هـ/787م، كان يبغض المراء في الدّين والكلام في معارضة النصّ، استمرّ حكمه إلى عام 193هـ/809م. أنظر، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 222، 221.

(44) الماوردي: مصدر سابق، ص 221.

(45) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 5، ص 539.

(46) عبد الملك بن صالح، ذكر ابن خلكان ترجمة خفيفة له في ترجمته لجعفر البرمكي، هو عبد الملك بن صالح، عمّ الخليفة هارون الرّشيد. أنظر، ابن خلكان: مصدر سابق، م 1، ص 342.

(47) ابن العبراني (محمّد بن علي بن محمّد ت580هـ): الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق وتقديم الدكتور قاسم السامرائي، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م، ص 79.

- (48) المسعودي: مروج الذهب، ج 3، ص 254.
- (49) يذكر بعض المؤرخين أنّ الخليفة هارون الرشيد يُقدّم في المشورة البرامكة أيضا، غضب عبد الملك بن صالح من كبراء بني هاشم، فقصده باب البرامكة، فقال له جعفر: أنت تقصدني، فهل من حاجة تبلغها مقدرتي، وتحيط بها نعمتي، فأقضيها لك؟ أنظر، المدوّر: المرجع السابق، ص 111، 110. قيل: هو عبد الله بن مالك الخزاعي، أنظر، الجاحظ: التاج، ص 170.
- (50) البرامكة، ينتسبون إلى برمك، كاهنا بيت النار في بلخ، فارسيا، مجوسيا، أسلم الكثير منهم. أنظر، ابن طباطبا: تاريخ الدول الإسلامية، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان 1380هـ/1960م، ص 218.
- (51) جعفر البرمكي، جعفر بن يحيى البرمكي، أبو الفضل جعفر بن برمك بن خالد بن جاماس بن يشتاسف البرمكي وزير الخليفة هارون الرشيد، فصيحاً، فطنا، بليغاً، كان أبوه، قد ضمّه إلى القاضي أبي يوسف الحنفي، حتّى علّمه الفقه، نكبه الخليفة مع أسرته. أنظر، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 1، ص 328 وما بعدها.
- (52) الجاحظ: التاج، ص 170.
- (53) يبدو الجاحظ متحاملاً على الخليفة هارون الرشيد، لإظهار مدى استخفافه بالعدل، ربّما لأنّه كان يمنع أهل الكلام من الكلام بينما الخليفة أبو جعفر، فكان يجلّ عمرو بن عبيد شيخ معتزلة بغداد ولو كان الخليفة هارون غير مطبّق للعدل، لما نُقل عنه أنّه "حين استخلف الرشيد وخرج إلى الناس يبايعهم بوجه طلق ولسان سلط، فبايعوه ببغداد وذلك يوم الخميس من المحرم سنة ثلاث وسبعين ومائة وتمّت له البيعة يوم الجمعة في المسجد الجامع، فلم يختلف عليه ولا كره خلافته مخلوق فأحسن السيرة وأحكم أمر الرعيّة وكان أوجه أهل بيته ولم يشبهه أحد من الخلفاء من أهله". أنظر، ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، تحقيق الأستاذ علي شبري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط 1410، 1هـ-1999م، ج 1، ص 206.
- (54) المدوّر: مرجع سابق، ص 110.
- (55) الجاحظ: مصدر سابق، ص 171، 170.
- (56) يريد الجاحظ التأكيد بأنّ الخليفة هارون يأخذ في تطبيق العدل بانتماء الأفراد، ومُقدمهم، لا بأسس العدل الحقيقية، لأنّ الرشيد أطرق مليّاً، مفكراً، وجعل محمّد، يلحظه، ووجهه يسفر، وبشرق، حتّى زال ما وجده، وكان قد حال لونه، حين دخل عليه، ثم رفع رأسه، فقال: أحسبُه صادقاً يا محمّد، فمُرّه بالرواح إلى الباب، قال: وأكون معه يا أمير المؤمنين، قال: نعم. أنظر، الجاحظ: مصدر سابق، ص 171.
- (57) المأمون، الخليفة عبد الله أبو العباس بن الرشيد، ولد عام 170هـ/787م في منتصف ربيع الأول ليلة موت الخليفة الهادي أمّه اسمها مراحل، عرف بالحزم والحلم والدّهاء والرأي، في عهده محنة خلق القرآن، كان أمّارا بالعدل، حكم من 198هـ/814م-218هـ/833م، كان فقيه النّفس. أنظر، السيوطي: مصدر سابق، ص 236.
- (58) يركّز الجاحظ على العدل، لأنّه أول مبادئ الاعتزال، لذلك أورد كميّة تطبيقه عند بعض خلفاء بني العباس، وتذكير بعض كتب التاريخ، أنّ الملك العادل أنو شروان بني أساس مُلكه على العدل، وعامل رعيّته بالإحسان والفضل ويكفيه قول سيّد الأواخر والأوائل: "وُلِدْتُ في زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ". أنظر، ابن عريشاه ت 854هـ: فاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء، حقّقه وعلّق عليه أيمن عبد الجابر البحري، دار الأفاق العربيّة، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى، 1420هـ-2001م، ص 496.
- (59) الجاحظ: مصدر سابق، ص 171.
- (60) الاعتزال، هو القول والعمل بالعدل والتّوحيد، ويُلقب أصحابه بالقدريّة، إذ تؤمن المعتزلة بأنّ العبد قادر، خالق لأفعاله خيرها وشرّها مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدّار الآخرة، والرّبّ منزّه، أن يُضاف إليه شرّ

- وظلم وفعل وكفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم، كان ظالماً، كما لو خلق العدل، كان عادلاً. أنظر، الشَّهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ت548هـ): الملل والنحل، قدّم له وعلّق حواشيه الدكتور صلاح الدّين البوّاري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، طبعة 2008م، ج 1، ص ص59، 58.
- (61) الجاحظ: التاج، ص224.
- (62) ابن عبد ربّه: العقد الفريد، ج2، ص157. الدّنب ليس بالضرورة كبيرة، أو فاحشة، تُخرج من الإيمان إلى الإسلام، ومنه فالخليفة المأمون حسب فعل التّأنيب هذا، إنّما كان ناهياً عن المنكر، ليس فيه نصّ صريح بإقامة حدّ.
- (63) الجاحظ: التّاج، ص ص222، 221.
- (64) الجاحظ برأيه هذا، يريد إبعاد فتن مجتمعية، كان محورها السّلطة، كموقعة الجمل وموقعة صفّين، فالسيف أكثر ما سئل فيه كان في قضية الحكم عامّة والخلافة خاصّة.
- (65) الجاحظ: رسائل الجاحظ (الرسائل الكلامية) كشّاف آثار الجاحظ، قدّم لها وبوّها الدكتور علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، دار البحار، بيروت، لبنان، طبعة أخيرة، 2004م، ص196. يبدو أنّ الجاحظ قد استنبط رأيه هذا من دراسته لولاية العهد عند بداية الخلافة العباسية، وما كان من أمر الخليفة أبي جعفر المنصور مع منافسيه بما فهم عمّه.
- (66) الجاحظ: نفس المصدر، ص196.
- (67) الجاحظ: رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، قدّم لها وبوّها الدكتور علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، الطّبعة الأخيرة 2004م، ص209.
- (68) الجاحظ: الرسائل الكلامية، ص99.
- (69) طبقة الخاصّة خمسة أقسام: الخليفة، أهله، رجال دولته، أرباب البيوتات، توابع الخاصّة، أتباع الخاصّة: الجند، الأعوان، الموالي، الخدم. أنظر، جرجي زيدان: التّمدن الإسلامي، تعليق الدكتور حسين مؤنس، دار الهلال، القاهرة، مصر، 1950م، ج5، ص26 وما بعدها.
- (70) يذكر جرجي زيدان عناصر طبقة العامّة، بما يشبه ما ذكره الجاحظ ويُفصّل أكثر: بأنّها طبقتان، فيها أهل الحرف الرّاقية وتجّار السلع والأقمشة، وهي طبقتان، طبقة المقرّبين من الخاصّة، وهم الذين يستظلّون بها، ويعيشون من عطايها، أو روايتهم، أو يرتزقون من بيع سلعهم لهم، وهم أربع فئات، أهل الفنون الجميلة، من شعراء وأدباء وفقهاء وموسيقيين وتجار وصنّاع، أمّا الطّبقة الثّانية للعامّة، فيها الباعة وأهل الحرف والرّعاع، ومنهم الرّزّاع والرّعاع والعيّار والشطّار واللّصوص والصّعاليك والمخنّثون. أنظر جرجي زيدان: نفس المرجع، ص38 وما بعدها.
- (71) الفكرة قريبة من مذهب الشيعة في اختيار الإمام، ممّا يؤكّد توسّط مذهب الجاحظ، ويذهب التّوبختي إلى ما قرّرتة المعتزلة: أنّ الإمامة يستحقّها كلّ من كان قائماً بالكتاب والسّنّة، فإذا اجتمع قرشي ونبطي، وهما قائمان بالكتاب والسّنّة، ولئنا القرشي والإمامة لا تكون، إلّا بإجماع الأمتة، واختيار ونظر. أنظر، التّوبختي (الحسن بن موسى) وسعد بن عبد الله القمّيذ: كتاب فرق الشيعة، حقّقه وصحّح نصوصه وعلّق عليه وقدّم له بدراسة وافية الدكتور عبد المنعم الحفني، دار الرّشاد للطّبع والنّشر والتّوزيع، طبعة أولى، 1412هـ-1992م، ص23.
- (72) الجاحظ: الرسائل السياسية، ص307.
- (73) يتّفق رأي الجاحظ مع ما ذكره ابن عبد ربّه "السّلطان زمام الأمور ونظام الحقوق، وقوام الحدود والقطب، الّذي عليه مدار الدّنيا وهو حى الله في بلاده، وظلّه الممدود على عبادته، به يمتنع حريمهم، وينتصر مظلومهم، وينقمع ظالمهم، ويأمن خائفهم قال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم "عدّال ساعة في حُكومةٍ خيرٌ من عبادةٍ ستّين

سنة". أنظر، ابن عبد ربه ابن عبد ربه الأندلسي (أبو محمد أحمد بن محمد): العقد الفريد، شرحه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1384هـ/1965م، ج1، ص7. ولاين تيمية رأي، يشرح ما أشار إليه الجاحظ في العلاقة بين الحاكم والرعية، مما يؤكد توسط مذهبه فالدولة كما يتصورها كتاب السياسة الشرعية بين الراعي والرعية، دولة تعاون وتعاضد، تستمد القوة، التي تملكها والمشروعية، التي تطمح إليها، لا بالتماسها الطاعة السلبية من جميع الأفراد، الذين تتكون منهم؛ بل بالتماسها المشاركة الفعلية في الحياة الجماعية المشتركة، فالحكام والمحكومون بما يربط بينهم من عقدة البيعة، لا يسعهم، إلا أن يُقسّموا يمين الولاء والطاعة لكلمة الله، وأن يُغدوا شركة، تكون الشريعة ميثاقها، ويكون تطبيقها العملي مقصدها الأسمى. أنظر، ابن تيمية (أبو العباس أحمد): السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تقديم عبد السميع جباري، موفم 1990م، مقدمة الكتاب، ص7.

The Encyclopedia of islam, leden, netherlands, 1983, vol2, p385. (74)

(75) الثوري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب 677هـ/733هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، مطابع كوتساتسوماس وشركاه، القاهرة، مصر، م1، ج2، ص14.

(76) البلاذري (الإمام أحمد بن يحيى بن جابر ت279هـ/892م): جمل من أنساب الأشراف، حققه وقدم له أ.د سهيل زكارو الدكتور رياض الزركلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م، ج4، ص259.

(77) الجاحظ بفكرته هذه يجذب الخواج إلى الاعتزال، إذ تتوافق الفكرة مع فكرهم في اختيار الحاكم، ليس العباسي، أو الهاشمي بالضرورة؛ بل الذي تتوفر فيه مواصفات الحكم ولو كان عبداً أسوداً.

(78) "إعلم أن مصلحة الرعية، ليست في ذاته وجسمه من حُسن شكله، وإنما مصلحة لهم فيه، من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية وهي نسبة بين منتسبين، فحقيقة السلطان، أنه المالك للرعية، القائم في أمورهم عليهم فالسلطان من له رعية، والرعية من لها سلطان والصفة التي له من حيث إضافته إليهم هي التي تُسمى الملكة، وهو كونه يملكهم، فإذا كانت هذه الملكة وتوابعها من الجودة بمكان، حصل المقصود من السلطان على أتم الوجوه. أنظر، ابن خلدون: المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، 1409هـ/1989م، ص188.

(79) الجاحظ استقى فكرته من فعل الحاجب الربيع بن يونس عند وفاة الخليفة المنصور، كتم نبأ موته إلى الصباح، عمن كان معه في الحج، واستدعى عيسى بن علي عمه وعيسى بن موسى ولي العهد بعد المهدي وجماعة من القواد والأمرء، وتقدم إليهم بأمره، فيما كان يزعم، أن يجددوا البيعة لابنه، من غير أن يعلمهم بوفاته، فلم يتجرأ أحد على مخالفته، ظناً منهم أنه صادر من الخليفة. أنظر، المدور: العراق زمن العباسيين، ص65.

(80) الجاحظ: التاج، ص283. ربما حاول الجاحظ بفكرته هذه تحميل بعض الخلفاء المسلمين، ما يحدث من فتن اجتماعية بسبب عدم تعيينهم خلفاءهم في حياتهم لتحقيق الاستقرار قبل وفاتهم ولعل ذلك ما استفاد من دراسته لمشاكل المجتمع الأموي بعد وفاة الخليفة معاوية بن أبي سفيان.

(81) نفسه. الجاحظ يتفق في فكرته هذه مع ماذكره الجهشيار، من أن مسألة البحث عن الأسرار، تبدأ من التعرف على سيرة العمال والكتاب "وليس شيء أفسد لسائر العمال والكتاب، ولا أذعى إلى خراب أماناتهم، وهلاك ما تحت أيديهم من جهالة الملك وقلّة معرفته بحالاتهم، وتركه مكافأة المحسن بإحسانه والمسيئ بإساءته، فأكثر الفحص عن عمال الخراج وسيرهم وأثارهم، واختار لذلك العيون الموثوق بهم". أنظر، الجهشيار (أبو عبد

الله محمد بن عبدوس ت 331هـ/942م): كتاب الوزراء والكتّاب، عُني بتصحيحه وتحقيقه ومراجعة أصله وصدره بمقدمة وضع فهارسه، حضرة الأستاذ عبد الله إسماعيل الصّاوي، المكتبة العربية، بغداد لصاحبها نعمان الأعظمي، طُبع بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر، ص 5.

(82) ديوان المظالم: هيئة قضائية عالية (محكمة استئناف حالياً)، ولذلك كانت سلطة صاحب المظالم أعلى بكثير من سلطة القاضي، هذه الهيئة موضوعة لإنصاف المظلومين، وإغاثة المستضعفين؛ أي تنظر في ظلمات الناس، أيًا كان نوعها تُسند رئاسة ديوان المظالم لرجل جليل القدر، كثير الورع، يُعرف باسم قاضي المظالم، موضوع لما عجز عنه القضاء وناظر المظالم يقود المتظالمين إلى التناصف بالزُهبة، وزجر المتنازعين عند التّجّاحد بالهيبية. أنظر، الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 94-262. مصطفى الزّافعي: الإسلام نظام إنساني، مراجعة الشّيخ حسن تميم، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط 2، 1958م، ص 178.

(83) الجاحظ: التّاج، ص ص 282، 281.

(84) أبو أيوب المورياني، أبوأيوب سليمان بن أبي سليمان بن مخلد، وقيل: داود المورياني الخوزي، الأهوازي، كاتب الخليفة أبي العباس السّقّاح، وبعده الخليفة أبي جعفر المنصور. أنظر، ابن خلّكان: وفیات الأعيان وأنباء أهل الزّمان، ج 2، ص 41. ابن عبد ربّه: العقد الفريد، ج 4، ص 475.

(85) الجهشياري: مصدر سابق، ص ص 83، 82.

(86) صالح، هو ابن الخليفة هارون الرّشيد من زوجته نادر. أنظر، ابن عبد ربّه: العقد الفريد، ص 117. وقيل: أنّ أمّه اسمها رثم وهي أمّ ولد. أنظر، الطّبري: تاريخ الطّبري، ج 5، ص 1755.

(87) يرى ابن خلدون "أنّ العدوان على الناس في أموالهم، ذاهب بأمالهم في تحصيلها، واكتسابها، لما يرونها حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهاءها من أيديهم، وإذا ذهب أموالهم في اكتسابها، وتحصيلها، انقبضت أيديهم عن السّعي. أنظر، ابن خلدون: المقدّمة، ص 286.

(88) الجهشياري: مصدر سابق، ص ص 85، 84.

(89) ربّما إعجاب الجاحظ، مردّه إلى أهمية رجال المعتزلة إلى جانب الخلفاء، فقد قيل: أنّ عمرو بن عبيد دخل إليه، فلما رآه أبو جعفر صافحه وأجلسه إلى جانبه، فتكلّم عمرو، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الله قد أعطاك الدنيا بأسرها، فاشتر نفسك من الله ببعضها، واعلم أنّ الله لا يرضى منك، إلّا بالعدل في رعيتك، يا أمير المؤمنين، إنّ من وراء بابك نيرانا تأجج من الجور وما يُعمل من وراء بابك بكتاب الله ولا بسنة رسول الله، يا أمير المؤمنين، ألم تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رُبُّكَ بِعَادٍ إِزَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ... حتى أتى آخر السّورة، ثم قال: ولمن عمل والله بمثل عملهم، قالوا: فبكي أبو جعفر المنصور. أنظر، الدّينوري (أبوحنيفة أحمد بن داود ت 282هـ): الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة الدكتور جمال الدّين الشّيبان، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، 1379هـ/1959م، ص 384.

(90) يتفق رأي الجاحظ مع ما ذكره ابن الطّططقي "الحازم من الملوك من يبعث العيون على نفسه، ويتفقدها، حتّى لا يكون الناس بعيبه أعلم منه لعب نفسه". أنظر، ابن الطّططقي: مصدر سابق، ص 39.

(91) الجاحظ: التّاج، ص 276.

(92) ذكر الطّبري نقلًا عن غيره، أنّ الخليفة أبي جعفر كان شُغله في نهارة بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وشحن الثغور والأطراف، وأمن السّبل، والتّنظر في الخراج والتّفقات ومصالحة معاش الناس، من ظلم من هو دونه. أنظر، الطّبري: تاريخ الطّبري، ج 5، ص 1642.

(93) الجاحظ: مصدر سابق، ص 277.

- (94) المدّور: العراق زمن العباسيين، ص 34.
- (95) الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ت 429هـ): تحفة الوُزراء، تحقيق حبيب علي الزاوي، الدّكتورة ابتسام مرهون الصفار، دار الأفاق العربيّة، مدينة نصر، الطّبعة الأولى، 1420هـ/2000م، ص 116.
- (96) في سنة 155هـ/772م عزل الخليفة المنصور محمد بن سليمان بن عليّ عن إمرة الكوفة، فقيل: لأمر بلغته عنه في تعاطي منكرات وأمر، لا تليق بالعمّال. أنظر، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 5، ص 492.
- (97) الطّبري: تاريخ الطّبري، م 6، ص 1646. سياسة الخليفة أبو جعفر الّتي أوصى ابنه بتطبيقها، كالّتي أوصى أبرويز ابنه بتطبيقها "لا توسّع على جنك، فيستغنوا عنك ولا تُضَيِّق عليهم، فيضجروا منك وأعطهم عطاء قصدا، وامنعهم منعا جميلا، ووسّع عليهم في الرّجاء ولا تُوسّع عليهم في العطاء، ولمّا سمع المنصور هذا الكلام"، قال: هذا هو الرّأي، وهذا معنى قول القائل: "أجع كليك يتبعك". أنظر، ابن الطّقطقي: مصدر سابق، ص 38، 39.
- (98) قال الخليفة أبو جعفر لوليّ عهده المهدي ابنه: "إنّي قد هيأت لك شيئا تُرضي به الخلق، ولا تغرم من مالك شيئا، فإذا أنا متُّ فأدع هؤلاء، الّذين أخذت منهم هذه الأموال، الّتي سمّيتها المظالم، فأردّد عليهم كل ما أخذ منهم، فإنّك تُستحمد إليهم وإلى العامّة. أنظر، الطّبري: تاريخ الطّبري، م 6، ص 1646. وفي رواية ذكرها ابن الطّقطقي: قال لابنه المهدي: يا بني، قد أفردت كل شيء، أخذته من النّاس على وجه الجناية والمصادرة، وكتبت عليه أسماء أصحابه، فإذا وليت أنت، فأعده على أربابه، ليدعو لك النّاس، ويُحبّوك. أنظر، ابن الطّقطقي: مصدر سابق، ص 113.
- (99) ابن الطّقطقي: نفس المصدر، ص 116.
- (100) خراسان، كلمة مركبة من "خور"، أي الشمس، و"أسان"، أي "مشرق"، بلاد واسعة أول حدودها ما يلي العراق وتشمل على أمهات البلاد، نيسابور، هراة، مرو، فُتحت أكثر هذه البلاد عنوة وصلحا، تتقاسمها اليوم إيران الشرقية "نيسابور" وأفغانستان الشماليّة "هراة، بلخ" ومقاطعة تركمنستان "مرو" حشد فيها أبو مسلم ودعا للعباسيين، قضت جيوشه على حكم الخلافة الأموية. أنظر، ياقوت الحموي: معجم البلدان، مطبعة السعادة، مصر، ص 81، 82.
- (101) أبو حنيفة الدّينوري: الأخبار الطّوال، ص 383.
- (102) الجاحظ: التّاج، ص 280.
- (103) الجاحظ: الرّسائل السّياسيّة، ص 420.
- (104) محتوى الخطبة "إنّها النّاس أسروا مثلما تعلنون من طاعتنا، جُهدتكم العافية، وتَحَدّوا العقاب، واخفضوا جناح الطّاعة لمن نشر معدلته فيكم، وطوى ثوب الإصرعنكم، وأهال عليكم السّلامة ولين المعيشة، من حيث أراه الله، مُقَدِّمًا ذلك فَعَلَّ من تَقَدَّمه، والله لأُفَيِّنَ عمري بين عقوبتكم والإحسان إليكم". أنظر، ابن كثير: مصدر سابق، ج 5، ص 530.
- (105) المدّور: العراق زمن العباسيين، ص 52.
- (106) غيلان الدّمشقي، ابن مسلم الدّمشقي، القُدري الثّالث والمثل الأعلى للدّفاع عن عقيدته والنّبات في وجه بني أميّة، أختلف في اسمه، غيلان بن مسلم القبطي، وقيل: نبطي وقيل: ابن مسلم، أبو مروان، مولى عثمان بن عفّان، درس في المدينة على الحسن بن الحنفية، الّذي كان يعتنق الإرجاء، اشتهر بفصاحته. أنظر، ابن المرتضى (أحمد): طبقات المعتزلة، تحقيق سوسنة ديقلد قلز، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960م، ص 25 وما بعدها.

- (107) يتفق مع ما أوصى الخليفة أبو جعفر به المهدي: يا بني، لا تُبرم أمراً حتى تُفكر فيه، فإن فكرة العاقل مرآته، تُريه حسناته وسيئاته وأعلم أنّ الخليفة، لا يصلحه إلا التقوى، والسلطان لا يصلحه، إلا الطاعة، والرعية لا يصلحها، إلا العدل، وأولى الناس بالعمو، أقدروهم على العقوبة، وأنقص الناس عدلاً، من ظلم من هو دونه. أنظر، النويري: نهاية الأرب م 3، ج 6، ص 41.
- (108) تأكيد الجاحظ على نجاح سياسة الخليفين المنصور والمهدي، منوط بتطبيق العدل، أحد أصول المعتزلة، تجلّى ذلك في قول الخليفة المنصور للمهدي: يا أبا عبد الله... ولا تُعمر بمثل العدل ولا تدوم نعمة السلطان، وطاعته، إلا بالمال، ولا تُقدّم في الحياطة بمثل نقل الأخبار، وأقدر الناس على العمو، أقدروهم على العقوبة، وأعجز الناس من ظلم من هو دونه. أنظر، الطبري: تاريخ الطبري، ج 5، ص 1642.
- (109) يرى بعضهم، أنّ الخليفة المنصور لم يكن هدفه جمع المال، وإدخاره دون رعيته، كما زعم الكثير؛ بل أمسك يده عن العطاء مخافة، أن يقع ماله في يد المترصين به والمخالفين، كما أنّه أقل من أعطيات الجند، ليأمن عصيانهم، واستغناءهم عنه. أنظر، المدور: مرجع سابق، ص 35، 34.
- (110) طبق الخليفة المهدي محتوى وصية أبيه "... وإياك والأثرة والتبديد لأموال الرعية، وأشجن الثغور، واضبط الأطراف وأمن السبيل، وسكّن العامة، وأدخل المرافق عليهم، وأرفع المكاره عنهم، وأعد الأموال، وأخزنها، وإياك والتبديد، فإن النوانب غير مأمونة، وهي من شيم الزمان، وأعد الأكرار والرجال والجند ما استطعت، وإياك، وتأجيل عمل اليوم إلى الغد فتداول الأمور وتضييع، وخذ في أحكام الأمور والنزالات في أوقاتها أولاً، واجتهد وشمر فيها، وأعد رجلاً بالليل ولا تضجر، ولا تكسل، واستعمل حسن الظن، وأسى الظن بعمالك وكتابك، وخذ نفسك بالتيقظ، وتفقّد من يبيت على بابك وسهل إذنك للناس، وأنظر في أمر التزاع إليك، ووكل بهم عينا غير نائمة ونفسا غير ساهية، وإياك أن تنم، فإن أباك لم ينم، منذ ولي الخلافة، ولا دخل عيناه الغمض، إلا وقلبه مستيقظ، هذه وصيتي إليك، والله خليفتي عليك. أنظر، ابن خلدون: العبر، ج 3، ص 205.
- (111) ابن كثير: مصدر سابق، ص 531. قال جعفر بن يحيى الخراج عماد الملوك، وما استغروا بمثل العدل، واستندروا بمثل الخراج من الحول... أنظر، الأبيسي (شهاب الدين محمد بن أحمد أبو الفتح): المستطرف في كل فن مظرف، شرحه ووضع هوامشه، الدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1423هـ/2002م، ج 1، ص 120.
- (112) النويري: نهاية الأرب، م 3، ج 6، ص 270.
- (113) والنظر في المظالم قديم، كان الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل، الذي لا يعمّ الصلاح، إلا بمراعاته، ولا يتمّ التناصف، إلا بمباشرته، وكانوا ينتصبون لذلك بأنفسهم في أيام معلومة، لا يُمنع عنهم من يقصدهم فيها من ذوي الحاجات وأرباب الضرورات، وسبب تمسكهم بذلك أنّ أصل قيام دولتهم ردّ المظالم. أنظر، النويري: نفس المصدر، ص 266.
- (114) صالح (صبيح): النظم الإسلامية (نشأتها وتطورها)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جمادى الأولى 1385هـ/أيلول 1965م، ص 317.
- (115) المسعودي: مروج الذهب، ج 3، ص 227.
- (116) يرى ابن عريشاه، أنّ من جملة حُسن الخلق العدل والشفقة على الرعية والفضل، وإذا حسُن خلق الملوك العلية، صلحت بالضرورة الرعية، طائفة أو كارها، وسعت في ميدان الطاعة فارها: فإنّ الناس على دين ملوكهم، وسالكون على طرائق ملوكهم. أنظر، ابن عريشاه: مصدر سابق، ص 40.

- (117) الذميري (كمال الدين بن محمد بن موسى 742هـ/808هـ): حياة الحيوان الكبرى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة 1376هـ/1956م، ج 1، ص 94.
- (118) روم لاندو: الإسلام والعرب، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1947م، ص 83.
- (119) المسعودي: مصدر سابق، ص 227.
- (120) الجاحظ: التاج، ص 243.
- (121) الجاحظ: نفس المصدر، ص 280.
- (122) المدور: مرجع سابق، ص 107.
- (123) ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج 1، ص 210. إن هذه الفكرة محاولة للدفاع عن الدين الإسلامي ضد غيره من أهل الملل وغيرهم، وهو ما يفهم منه التنبيه إلى أنهم كانوا يدافعون عن فهم معين للإسلام يتوافق مع مواقف سياسية واجتماعية معينة. أنظر، w.m.watt, the Political attitudes of the Mu'tazilah in j.R.A.S, 1963, p52-54.
- (124) الفضل بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي، هو أبو العباس بن خالد ولأه الخليفة هارون الرشيد الوزارة قبل أخيه جعفر وجعل ولده محمد في حجره، وقيل: أن جعفر لما كان عاملاً بخراسان دخل بلخ واتجه إلى معبد التوبهار الذي توجد به نار المجوس، فهدم جزءاً منه وبني مكانه مسجداً. أنظر، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 4، ص 27 وما بعدها.
- (125) جاء في كتاب يحيى بن خالد البرمكي إلى الفضل ابنه "حفظك الله يا بني، وأمتع بك، قد انتهت إلى أمير المؤمنين، ما أنت عليه من التثاغل بالصيّد ومداومة اللذات عن النظر في أمور الرعية، ما أنكره، فعاوذه ما هو أزين بك، فإنه من عاد إلى ما يزينه ويشينه، لم يعرفه أهل دهره إلا به والسلام. أنظر، المسعودي: مروج الذهب، ج 3، ص 266.
- (126) أخذ الخليفة هارون الرشيد من البرامكة ضياعهم وأموالهم ومتاعهم، فوجد لهم ممّا حباهم به اثني عشر ألف ألف، ووجد من سائر أموالهم ثلاثين ألف ألف وستمائة ألف وستة وسبعين ألفاً، وأمّا غير الأموال من الضياع والغلات والأواني، فشيئ لا يوصف أقصاه، ولا يُعرف أيسره. أنظر، ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب، م 1، ج 1، ص 315.
- (127) ابن كثير: مصدر سابق، ص 598.
- (128) الجاحظ: التاج، ص 279. يذكر التويري أنّ الخليفة المأمون، كان يجلس للمظالم يوم الأحد. أنظر، التويري: نهاية الأرب، م 3، ج 6، ص 276. وذكر ابن كثير "وكان المأمون يقصد العدل، ويتولّى بنفسه الحكم بين الناس والفصل". أنظر، ابن كثير: مصدر سابق، ص 653.
- (129) ابن طيفور (فضل أحمد بن أبي طاهر ت 280هـ): كتاب بغداد (المستوعب لفترة خلافة المأمون)، دار الجنان، ش.م.م، بيروت، لبنان، ص 653.
- (130) الخطأ الي ارتكبه الخليفة المأمون هو الكشف عن نحلته، قال ثمامة: كان المأمون قد همّ بلعن معاوية وأن يكتب بذلك كتاباً في الطعن عليه، قال: فيها عن ذلك يحيى بن أكنم وقال: يا أمير المؤمنين، العامة لا تحتمل هذا ولا سيما أهل خراسان ولا تأمن من أن يكون لهم نفرة ونبوة، لا تُستقال ولا يدرى ما يكون عاقبتها والرأي أن تدع الناس على ما هم عليه ولا تُظهر لهم أنك تميل إلى فرقة من الفرق، فإن ذلك أصلح في السياسة وأمن في العاقبة وأجرى في التدبير، فركن إلى قوله. أنظر، البيهقي: المحاسن والمساوي، ج 1، ص 135.

- (131) الجاحظ:التَّاج، ص 280.
- (132) الرَّقَّة، الأرض التي ينصب عنها الماء، وهي جمع رفاق، مدينة مشهورة على الفرات من جانبا الشَّرقي، بينها وبين حران ثلاثة أيام، وهي أيضا البستان المقابل لدار الخلافة ببغداد. أنظر، البغدادي (صفيّ الدّين عبد المؤمن بن عبد الحقّ ت739هـ): مراصد الإطّلاع على أسماء الأماكن والبقاع وهو مختصر معجم البلدان لياقوت، تحقيق وتعليق علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، 1373هـ/1954م، ج3، ص 626.
- (133) المعتصم، الخليفة أبو إسحاق محمّد بن الرّشيد، ولد عام 178هـ/794م، أمّه ماردة، امتحن العلماء في خلق القرآن، يقال له: المثمّن، حكم من 218هـ/227هـ-739م/748م بعد المأمون، سلك مسلكه من امتحان النّاس بخلق القرآن، وقتل خلقا كثيرا. أنظر، السيّوطي: تاريخ الخلفاء، ص 254، 253.
- (134) ابن العبراني:مصدر سابق، ص 104.
- (135) السيّوطي:تاريخ الخلفاء، ص 253.
- (136) قال بعض المؤرّخين: "وكان المعتصم شهما، شجاعا، عاقلا، مُقَوِّها، ولم يكن في خلفاء بني العبّاس أمّي غيره؛ بل كان يكتب خطأ ضعيفا، وكان سبب ذلك، أنّه رأى جنازة لبعض الخدم، فقال: ليتني مثله، لأتخلص من الكُتاب. أنظر، القيرواني: زهر الأدا، ج 2، ص 785. كما استخّف بعض المؤرّخين بحكم الخليفة المعتصم، فابن طباطبا، ذكر " أنّ أوّل وزراء المعتصم كاتبه قبل الخلافة الفضل بن مروان ، كان عاميًّا، لا علم عنده، ولا معرفة، وكان رديئ السّيرة، جهولا بالأموار. أنظر، ابن الطّقطي: مصدر سابق، ص 171.
- (137) الجاحظ:الرّسائل الكلاميّة، ص 221.
- (138) من بين ما فعله لردّ المظالم المعتصم، أنّه انتقل من بغداد، وكان السبب في ذلك أنّ أهلها كرهوه، وتآذوا بجواره، حين كثّر عبيده الأتراك وغيرهم من الأعاجم، لما كانوا يلقون منهم ومن غلظتهم، وربّما وثبت العامة على بعضهم، فقتلوه لصدّهم إيّاهم في حال ركضهم، فأحبّ التّنجي بهم والإنفراد عن مدينة السّلام. أنظر، المسعودي : التّنبية والإشراف، طبع في مدينة ليدن المحروسة ، مطبعة أبريل، 1893م، ص 355.
- (139) الجاحظ: الرّسائل الكلاميّة، ص 220.
- (140) نص الوصيّة "وقد كان أوصى المأمون إلى أخيه أبي إسحاق المعتصم، وكتب في وصيّته...وأوصاه بعبد الله بن طاهر وإسحاق بن إبراهيم وأحمد بن أبي دؤادة القاضي، وقال:شاوره في أمورك كلّها، ولا تفارقه، وحذّره من يحيى بن أكثم ونهاه عنه، وذمّه وقال:خاني، ونفّر النّاس منّي، ففارقته غير راض عنه، ثمّ أوصاه بالعلويّين خيرا، أن يقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم، وأن يصلهم بصلاتهم في كل سنة. أنظر، ابن كثير:مصدر سابق، ص 656.
- (141) أحمد بن أبي دؤادة247هـ/251هـ-861م/865م، القاضي أبو عبد الله أحمد بن فرج بن حريزالإيادي البصري البغدادي الجهي عدو أحمد بن حنبل، كان داعية إلى خلق القرآن، له كرم وسخاء وأدب، ولد عام 160هـ/777م بالبصرة، شاعرا مجيدا، فصيحاً، مات هو وولده منكوبين، عام 240هـ/855م، دفن في داره ببغداد. أنظر، الذّهبي:سيرأعلام النّبلاء، ج 11، ص 170، 169.
- (142) الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أبو عبد الله بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن وائل الذّهلي الشّيباني، المروزي، ثمّ البغدادي ولد عام164هـ-781م، طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، أعلم بفقّه الحديث ومعانيه، دائم التّعودّ من

رأى الخوارج ومن البدع، يقول: لا يفلح من تعاطى الكلام بأنَّ القرآن مخلوق، فضُرب في عهد الخليفة المعتصم، مات عام 241هـ-861م. أنظر، الدَّهبي: نفس المصدر، ص 179.

- (143) ابن كثير: مصدر سابق ، ص 48.
- (144) الجاحظ: مصدر سابق، ص 169.
- (145) الجاحظ: نفس المصدر، ص 169.
- (146) الجاحظ: نفس المصدر، ص 168.
- (147) الجاحظ: نفس المصدر، ص 169.
- (148) كان الإمام أحمد إلى أن مات يثني على المعتصم، ويذكر فعله، ويترحم عليه . أنظر، ابن العبراني: الإنباء، ص 105.
- (149) هناك أراء منافية لما ذكر الجاحظ، قيل: وجَّه المعتصم رجلا ينظر الضَّرب والجراحات، ويعالجه، فنظر إلى الإمام أحمد بن حنبل وقال: والله لقد رأيت من ضُرب ألف سوط، فما رأيت، أشدَّ ضربا من هذا، ثم عالجه، وبقي أثر الضَّرب بيَّنا في ظهره إلى أن مات رضي الله عنه. أنظر، الدَّميري: حياة الحيوان الكبرى، ج 1، ص 101.
- (150) الجاحظ: مصدر سابق، ص 170.
- (151) ذكر الدَّميري أنَّ الإمام أحمد قال: فذهب عقلي، فما عقلت، إلا وأنا في حجرة مغلق عني، وكلَّ ذلك وهو صائم، لم يفطر رضي الله عنه، وضرب ثمانية عشر سوطا، فلما كان في أثناء الضَّرب، انحلت وزرته، فهمم بشفتيه، فخرجت يدان فربطتاها، فسئل عن ذلك بعد إطلاقه، فقال: قلت اللهم إن كنت على الحقِّ، فلا تفضحني". أنظر، الدَّميري: مصدر سابق، ص 101.
- (152) الجاحظ: مصدر سابق، ص 171.
- (153) الدَّميري: مصدر سابق، ص 99.
- (154) الدَّميري: نفس المصدر، ص 100.
- (155) قال الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ثلاث من كنَّ فيه من الولاة، اضطلع بأمانته وأمره، إذا عدل في حكمه ولم يحتجَّب دون غيره"، وأقام كتاب الله في القريب والبعيد. أنظر، الجاحظ: الرِّسائل السياسيَّة، ص 566.
- (156) الجاحظ: نفس المصدر، ص 570.
- (157) تقول الأعاجم: "وما شئٌ أضيع للمملكة، ولا أضيع للزَّعيَّة من صعوبة الحجَّاب، ولا شئٌ أهيب للزَّعيَّة من سهولة الحجَّاب؛ لأنَّ الزَّعيَّة إذا وثقت من الوالي سهولة الحجَّاب، أحجمت عن الظلم، وإذا وثقت منه بصعوبة الحجَّاب، هجمت على الظلم، وركب القويَّ منهم الضَّعيف، فخير خلال السُّلطان سهولة الحجَّاب. أنظر، البيهقي: المحاسن والمساوئ، ج 1، ص 151.
- (158) الخليفة موسى الهادي، أبو محمد بن موسى بن المهدي بن المنصور، أمه أم ولد إسمها الخيزران، ولد بالري عام 147هـ/764م، بويع بالخلافة بعد أبيه المهدي بعهد منه، مكث فيها عاما وأشهر، كان فصيحًا، مات عام 170هـ/787م وأختلف في سبب موته. أنظر، السيوطي: مصدر سابق، ص 219.
- (159) الجاحظ: مصدر سابق، ص 567.
- (160) ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج 1، ص 219.

(161) أوصل حاجب إلى الخليفة هارون الرشيد من أعرابي كتابا فيه أربعة أسطر، الأول: الضّرورة والأمل

قاداني إليك الثّاني: العدم يمنع من الصّبر، الثّالث: الإنقلاب عنك بلا فائدة شماتة الأعداء، الرّابع: فإمّا نعم ثمرة وإمّا لامرحة، فلمّا وصل الكتاب إليه، قال: هذا رجل قد ساقته الحاجة، ووصلت إليه الفاقة، فليدخل، فدخل، فقال له: ارفع حاجتك وحويجاتك يا أعرابي، فقال الأعرابي: إنّ مع الحاجة حويجات، فقال له: ارفع حاجتك وحويجاتك، تُقضى كلّها، قال الأعرابي: تأمر لي يا أمير المؤمنين بكلب أصيد به، فضحك الرشيد، ثمّ قال له: قد أمرنا لك بكلب تصيد به، فقال: تأمر لي يا أمير المؤمنين بدابة أركبها، فقال له: قد أمرنا لك بدابة، تركبها، فقال: تأمر لي يا أمير المؤمنين بجارية تطبخ لنا الصّيد وتطعمنا منه، فقال له: قد أمرنا لك بجاريتين؛ جارية تؤنّسك وجارية تخدمك، فقال الأعرابي: لا بدّ لهؤلاء من دار يسكنونها، فقال له: قد أمرنا لك بدار، فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين، يصيرون فيها عائلة على النّاس وعليّ كلاله، لا بدّ لهم من صنعة تقيمهم، فقال له: قد أقطعناك مئة جريب عامرة ومئة جريب غامرة. أنظر، ابن قتيبة: نفس المصدر، ص 220.

(162) "إذا كانت الدّولة في أول أمرها بدوية، كان صاحبها على حال الغضاضة والبداوة والقرب من النّاس

وسهولة الإذن فإذا رسّخ عزه، وصار إلى الانفراد بنفسه عن النّاس للحديث مع أوليائه في خواص شؤونه، لما يكثر حينئذ بحاشيته فيطلب الانفراد من العامّة ما استطاع، ويتخذ الإذن ببابه على من لا يأمنه من أوليائه وأهل دولته، ويتخذ حاجبا له عن النّاس يقيمه ببابه لهذه الوظيفة". أنظر، ابن خلدون: المقدّمة، ص 291.

(163) إنّ الحاجب أحد وجهي الملك، يعتبر عليه برأفته، ويلحقه ما كان في غلظته وفضالته، فاتخذ حاجبك

سهل الطّبيعة، معروفا بالرّأفة، مألوفاً منه البرّ والرّحمة، وليكن جميل الهيئة حسن البسطة، ذا قصد في نيته وصالح أفعاله ومُره، فليضع النّاس على مراتبهم، وليأذن لهم في تفاضل منازلهم، وليعط كلاً بقسطه من وجهه، ويستعطف قلوب الجميع إليه، حتّى لا يغشى الباب أحد وهو يخاف، أن يقصّر به عن مرتبته، ولا أن يمنع أحدا مرتبته، وليضع كلاً عندك على منزلته وتعهده فإن قصّر مقصّر قام بحسن خلافته، وتزيين أمره. أنظر، الجاحظ: الرّسائل السّياسيّة، ص 571.

(164) الجاحظ: نفس المصدر، ص 514. وقيل: وقف عبد الله بن العباس بن الحسين العلوي على باب

المأمون يوماً، فنظر إليه الحاجب، ثمّ أطرق، فقال عبد الله لقوم معه، إنّه لو أذن لنا لدخلنا ولو صرفنا، لانصرفنا، ولو اعتذر إلينا لقبولنا، فأما الفترة بعد النّظرة والتّوقف بعد التّعرف، فلا أفهمه، وانصرف، فبلغ المأمون كلامه، فصرف الحاجب وأمر لعبد الله بصلة جزيلة وعشر دواب، وحجب بعض الهاشميين. فرجع مغضباً، فردّ، فلم يرجع وقال: ليس بعد الحجاب إلاّ العذاب. أنظر، النويري: نهاية الأرب، م، 3، ج، 6، ص 90.